مشكلات المرأة الإماراتية بين التمكين السياسي والتمكين المجتمعي
دراسة حالة إمارات

د. أميمة أبو الخير
أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الشارقة ، وبالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة

(مُلَخَّصُ البَحث)

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التمكين السياسي الى المرأة الإماراتية من قبل أجهزة الدولة ومؤسساتها خطا خطوات سريعة ومتلاحقة أسرع بكثير من التمكين الاجتماعي أو المجتمعي ، إذ أنه مازال الموروث الاجتماعي والثقافي يمارس سطوته على المرأة الإماراتية بالرغم من انخفاض حدة هذه السطوة والهيمنة عن الماضي إلا أنها مازالت تؤثر في وضع المرأة الإماراتية ، وتعرقل مسيرتها وتسبب لها الكثير من المشكلات وصور معاناة متعددة . وتنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الكيفية واعتمدت الدراسة على عينة عمدية/ فرضية مكونة من ٢٣ امرأة إماراتية ، واستخدمت الدراسة دليل المقابلة المتعمقة أداةً لجمع البيانات . ووظفت النظرية النسوية والنوع الاجتماعي إطاراً نظرياً مرجعاً لتحليل نتائج الدراسة.

وكشفت نتائج الدراسة عن استمرارية هيمنة السلطة الذكورية على نساء عينة الدراسة ، ولهذه السلطة وجوه معددة تمثلت في الأب ، والزوج ، وزوج الأم ، والأخوه الذكور . وتم ممارسة هذه الهيمنة على مجالات أساسية في حياة المرأة مثل التعليم والعمل والزواج .

الكلمات المفتاحية : مشكلات المرأة الإماراتية – التمكين المجتمعي – التمكين السياسي

مقدمة

شهدت دولة الإمارات العربية تطوراً ملحوظاً منذ إعلان قيام الاتحاد في ٢ ديسمبر من عام ١٩٧١ حتى عام ٢٠١٨ على جميع الصُّعُد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . وخضع وضع المرأة الإماراتية بطبيعة الحال لهذا التطور ، لكن مع تأكيد خصوصية هذا التطور من إذ الشكل والمضمون ، لما يتسم به وضع المرأة الشائك والحساس في المجتمع العربي عموماً والمجتمع الخليجي خصوصاً . أدت مؤسسات الدولة والنظام السياسي دوراً حيوياً في التمكين السياسي الى المرأة وعلى جميع الصّعد ، ربما مر ذلك بمراحل وبسياسة التدرج وحفظ التوازن ،

والمواءمة مع موازين القوى الأخرى بالمجتمع التي تؤدي دوراً خطيراً في تحديد وضع المرأة بالمجتمع (السلطة الدينية – السلطة التقليدية – المجتمع الذكوري .. الخ) لتجنب كثير من الصراعات التي قد تهدد مسيرة هذا التغير عموماً وتغير المجتمع عموماً .

فما كانت هذه التغيرات والتطورات بمجتمع الإمارات بمنأى عن مشاركة المرأة التي تمثل نصف هذا المجتمع . فوضع المرأة الآن شهد تحسناً فلم يعد بالحال نفسه الذي كان عليه في مرحلة ما قبل النفط . والسبب الرئيس في ذلك هو انتشار التعليم بين النساء مما عزز – إلى حد ما – وعي المرأة ببعض حقوقها الاجتماعية . (الدخيل ، ١٩٩٨، ص ١٢٦) [١] فكثفت الدولة جهودها لتشجيع النساء على الخروج للتعليم والعمل ، ويرجع الفضل في ذلك لرائد حركة التنوير والتحديث بدولة الإمارات الشيخ زايد آل نهيان . فتشير الإحصاءات إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الأولى التي تتخرج فيها المرأة من الثانوية وتذهب بنسبة عالية إلى الجامعة تصل إلى ٩٠ % . فبعضهم يشير إلى دولة الإمارات بإعتبارها مقياساً لتطوير وضعية المرأة ومتابعة القوانين المدنية التي ترعى وتحمي المرأة وتضع لها حقوقها وواجباتها ، وبهذا أصبحت نموذجاً للتغير رغم بطئه (كتاب الخليج ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٧، ص ٨٦)[٢] . وساعد على هذا التغير انتعاش الظروف الاقتصادية بالدولة فمعدل النمو الاقتصادي بدولة الإمارات لعام ٢٠١٤ بلغ ٤،٥ % ، وبلغ متوسط دخل الفرد في الإمارات للعام نفسه ٤٢،٩ ألف دولار أمريكي (التقرير الاقتصادي الخليجي لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ ، ٢٠١٦، ص ٢٨)[٣] .

وشهد قطاع التعليم بعد عام ١٩٧١ قفزات متوالية في إنشاء المدارس وتدريب المعلمين والمعلمات ،إذ تجاوز عدد الطالبات بالمدارس عدد الطلاب مما يدل على الرغبة الأكيدة للفتاة وتشجيع أهلها على التعليم . وبدأت طفرة التعليم العالي الى المرأة الإماراتية تحديداً في بداية الثمانينيًات إذ إذ نافست الفتاة نظيرها الرجل في بعض الكليات ، ومع بداية التسعينيّات فتحت أبواب الدراسات العليا في شتى المجالات ولا سيما مجال التربية والعلوم الإنسانية الأخرى . (البدري ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٤٠-٤١)[٤] وحرصت معظم الإمارات المكونة للدولة الاتحادية (الفيدرالية) على سد الفجوة النوع بين الرجال والنساء ، فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت إمارة الشارقة بإيلاء المكانة المهمّة للارتقاء بأوضاع المرأة والنهوض بأحوالها الاقتصادية والاجتماعية . واعتماداً على البيانات الوطنية حسبت ادلة التنمية

البشرية طبقاً للجنس فتبين أن دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس يقل عن دليل التنمية البشرية بأقل من واحد بالمائة (٧، %) مما يدل على تقارب مستوى التنمية البشرية للإناث والذكور (تقرير التنمية البشرية لإمارة الشارقة ، ٢٠١١ ، ص ٣٥)[٥]

وعلى صعيد التمكين السياسي الى المرأة أجريت الانتخابات التشريعية للإمارات في ٣ من أكتوبر من عام ٢٠١٥ (المجلس الوطني الاتحادي) وبلغ عدد المرشحين ٣٣٠ منهم ٧٤ مرشحة ، وفي ٧ من مارس أطلقت الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام والرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية ورئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة " الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٥-٢٠١٦ " وتتضمن التوجهات العامة الخاصة بتمكين المرأة وتأكيد ريادتها في المشاركة في جميع مجالات التنمية المستدامة ، وهي تقوم على أساس الشراكة بين مؤسسات الحكومة الاتحادية والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط وبرامج عمل تضمن تحقيق ذلك . وفي من١٧ نوفمبر من عام ٢٠١٥ فازت الدكتورة أمل عبدالله القبيسي برئاسة المجلس الوطني الاتحادي بالتزكية ، وبذلك تعدّ القبيسي أول سيدة في الوطن العربي تتولى رئاسة البرلمان . (التقرير الاستراتيجي الخليجي لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ ، ٢٠١٦ ، ص ص ١١٠-١١١)[٦] وكانت دولة الإمارات أول دولة خليجية ترشح امرأة (د. رفيعة غباش) لرئاسة جامعة الخليج العربي ، وهي جامعة إقليمية تتناوب دول الخليج على رئاستها . وعينت الدولة وزيرة للاقتصاد (الشيخة لبنى القاسمي) ، ووزيرة للشؤون الاجتماعية (مريم الرومي) وعدداً من الوكيلات المساعدات . (لوتاه ، ٢٠٠٨، ص ٢٠٥) [٧] ومؤخراً في رئاسة الحكومة الأخيرة انشئت وزارة جديدة للسعادة تتولى المرأة رئاستها . وأولى الاتحاد النسائي العام بأبوظبي اهتماماً بالغاً لِقضايا المرأة وحقوقها ، وأجرى الكثير من البحوث والدراسات منها على سبيل المثال لا الحصر : موسوعة تشريعات المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (الاتحاد النسائي العام،٢٠١٤)[٨] ، ودراسة عن حقوق المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة .(الاتحاد النسائي العام ، ٢٠١٤) [٩]

وبالرغم من كل هذه الجهود المبذولة إلا أن هذه الدراسة تنطلق من فرضية مفادها أن التمكين السياسي الى المرأة الإماراتية كان ولايزال أسرع بكثير من عملية التمكين المجتمعي . ولهذا نجد بعض المشكلات التي مازالت تعانيها المرأة

الإماراتية ترتبط أكثر ما ترتبط بهذا الإرث الاجتماعي من العادات والتقاليد والأعراف . ومن هنا تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على المشكلات التي تعانيها المرأة الإماراتية الناجمة عن الفجوة بين التمكين السياسي والتمكين المجتمعي .

١- مشكلة الدراسة :

تنوعت الدراسات والبحوث والكتابات التي سلطت الضوء على التغيرات والتطورات التي لحقت بأوضاع النساء عموماً في الوطن العربي ، وبالخليج العربي . بعضها خطا خطوات متسارعة وبعضها الآخر خطوات بطيئة صاحبها الحذر والحيطة ، وقاومتها التيارات التقليدية الشديدة المحافظة التي ترى أن أية تغيرات في أوضاع المرأة سيفتح أبواب تفكك المجتمع وتشرذمه ، وقد تؤدي إلى فساده وانهياره . ولا نستطيع أن ننكر هنا حجم السياسات المبذولة من أجل تطور أوضاع المرأة ، ولا الثمار التي آتت أكلها في هذا المجال ، وحصدت بعضها المرأة الإماراتية في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ...إلخ ، بالرغم من أن هذه السياسات لها ما لها وعليها ما عليها إلا أنها أحدثت تغيراً على أرض الواقع في وضع المرأة .

ونتباهى ونتفآخر في خطبنا أن المرأة اصبحت وزيرة وقاضية وسفيرة ورئيسة جامعة ، وقائدة طائرة ، وسيدة أعمال ...إلخ ، مع أننا إذا ما راجعنا النسب مقارنة بالذكور ، وبتاريخ نضال الحركة النسوية بالعالم العربي الممتد منذ أكثر من قرن ونصف من أجل حركة المساواة في جميع الحقوق بالرجل ، فقد تجعلنا هذه المراجعة نعيد النظر في هذا التفآخر والتباهي .

وتتجسد مشكلة الدراسة في أن التمكين السياسي والتمكين المجتمعي الى المرأة الإماراتية لم يسيرا في خطوط متوازية ، فلقد كانت خطوات التمكين السياسي أسرع بكثير من التمكين المجتمعي مما خلق فجوة كبيرة بين الاثنين . ونقصد هنا بالتمكين السياسي التمكين الفوقي الناجم عن السياسات الصادرة عن مؤسسات الدولة ، ونعني بالتمكين المجتمعي التمكين من القاعدة أي من المجتمع ، ومن الثقافة السائدة بهذا المجتمع بما تضمه هذه الثقافة من عادات وتقاليد وعرف...إلخ .

وهنا تكمن مشكلة هذه الدراسة وهي أن المرأة يمكن أن تحرم من كثير من المزايا والحقوق والانجازات التي أحرزتها وكفلتها لها مؤسسات الدولة لأنّ العادات والتقاليد

والأعراف مازالت تقف حجرة عثرة أمامها . ومن هنا تظل الإشكالية قائمة وهي أننا **لا نستطيع أن نزعم أن جميع النساء يستطعن أن ينعمن بحقهن في التعليم والعمل والمشاركة السياسية ..إلخ ، بالدرجة نفسها ، لأن ذلك يتوقف على مدى مرونة وانفتاح وتفتح الولي (الأسرة ، الأب ، الأخ ، الزوج ...الخ) ، فتظل حرية المرأة الإماراتية حرية مشروطة ، وليست مطلقة مثل التي يتمتع بها الرجل، لأنها تظل تخضع لموقف الإرث الاجتماعي في هذا المجتمع** . ويصبح التساؤل المطروح أمام كل امرأة . ما الحقوق التي سيسمح الإرث الاجتماعي بتمريرها للتمتع بها دون قيد أو شرط ، وما الحقوق التي سيسمح بتمريرها مشروطة ، وما الحقوق التي لن يسمح بتمريرها على وجه الإطلاق (انظر شكل رقم ١) . والخطر هنا يكمن في أن الأسر ليست على درجة واحدة من الانفتاح أو بمعنى أدق ليست على درجة واحدة من التمسك بهذا الإرث الاجتماعي ، مما يخلق في المستقبل أجيالاً من النساء متمايزة ليست على درجة واحدة من التمتع بالحقوق والإنجازات والمكتسبات التي كفلتها لها الدولة من خلال التمكين السياسي .

الشكل (١) يوضح

هيمنة الإرث الاجتماعي على ممارسة حقوق المرأة

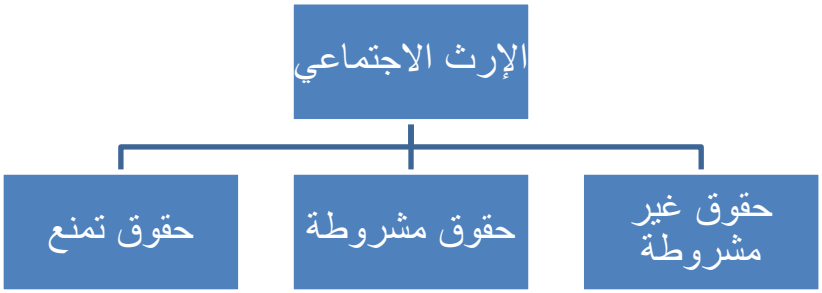

٢- تساؤلات الدراسة :

س١ – أما زالت المرأة الإماراتية تعاني مشكلات هيمنة السلطة الذكورية واستغلالها ؟

س٢ – إلى أي مدى تختلف الأسر الإماراتية من إذ درجة تمسكها بالإرث الاجتماعي من العادات والتقاليد والأعراف ؟

س٣ – ما نوع الحقوق التي قد تحجب عن المرأة ولا تستطيع التمتع بها لهيمنة الإرث الاجتماعي ؟

س٤ – هل المرأة الإماراتية على وعي بالفجوة بين التمكين السياسي والتمكين المجتمعي ؟

س٥ – ما أهم الحلول المقترحة من وجهة نظر المرأة الإماراتية لتحسين أوضاعها بالمجتمع ؟

٣– أهداف الدراسة :

ترمي هذه الدراسة إلى :

١– الكشف عن المشكلات التي تعانيها المرأة الإماراتية .

٢– تحديد مدى قدرة المرأة الإماراتية على التمتع بمكتسبات التمكين السياسي .

٣– تحديد مدى هيمنة الإرث الاجتماعي على وضع المرأة عموماً في مجتمع الإمارات ، وما يترتب عليه من مشكلات .

٤– أهمية الدراسة :

تسليط الضوء على المشكلات التي مازالت تواجه المرأة الإماراتية يسهم في :

١– رسم السياسات أو التشريعات لمواجهة هذه المشكلات .

٢– حل هذه المشكلات ومواجهتها سيؤثر في عملية التنمية لأن المرأة شريك أساسي في هذه العملية .

٣– تحديد الآليات المناسبة لتغيير الإرث الاجتماعي الذي يحول دون تمتع المرأة بحقوقها لضمان تحقيق المساواة وعدم التمييز .

الإطار النظري للدراسة :

١–النظرية النسوية : تعد النظرية النسوية مدخلاً ملائماً لموضوع هذه الدراسة ، وبالرغم من أن النظرية النسوية تنقسم إلى نظريات فرعية شتى [*] : كالنظرية النسوية الماركسية ، والنسوية الراديكالية ، والنسوية الاشتراكية ، والنسوية الليبرالية ، والنسوية السوداء ، فالنسويون يختلفون فيما بينهم في طرائق تفسير خضوع النساء وتوضيحه، وكذلك من كيفية تحرير النساء . إلا أن هذه الدراسة لم تُعرَّج على أي من هذه النظريات الفرعية ، واعتمدت على النظرية النسوية (الأم) ، إذ يشير ميل تشيرتون ، وآن براون إلى أن النظرية النسوية تتمحور حول النساء من ثلاث نواح:

– تركز على وضع النساء وخبراتهن في المجتمع .

– تطبق المنظور النسوي في دراسة العالم الاجتماعي .

– تنتقد الوضع الراهن وتعمل على تحسين وضع النساء (تشيرتون ، براون ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٧) [١٠]

فجوهر التحليلات النسوية جميع واحد ينطلق من فكرة أن الرجال يستاثرون بنصيب من القوة، والامتيازات، والحرية، والحقوق في المجتمع أكبر مما تحوزه النساء ،

وأنهم يستطيعون بفضل ذلك أن يحققوا الهيمنة على النساء في عدة مجالات: كالعمل وقضاء وقت الفراغ ، وداخل البيت ، وفي مؤسسات التعليم ...إلخ . لذا يؤمن النسويون جميعاً أن النساء يجب أن تتمتع بحقوق متكافئة في المجتمع ، وأن أي مجال من مجالات المجتمع يقهر المرأة أو يضطهدها لابد أن يُغيّر . ومن السمات المهمة للتحليل النسوي **مفهوم نظام سلطة الأب** ، وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى **ايديولوجيا سيطرة الذكور** التي سادت جميع المؤسسات كما سادت الحياة الاجتماعية . والنساء يعانين جميعاً خبرة الاستغلال المشترك ، وهو الوضع الذي يقوم بتحديد موقعهن في المجتمع .

(*) لمزيد من التفاصيل بشأن هذه النظريات أنظر :

تشيرتون ، ميل . براون ، آن . (٢٠١٢) . علم الاجتماع النظرية والمنهج . ط١ . ترجمة هناء الجوهري . المركز القومي للترجمة . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

فيحاول أصحاب النظرية النسوية فهم المجتمع من منظور نسوي ، وأن يستخدموا مثل هذه المعرفة على نحو ايجابي بناء لمحاولة مقاومة القهر الواقع على المرأة ، والتحيز الذي يمارس ضدها في الحياة اليومية .

ولقد حققت الحركة النسوية إنجاز هائلاً على امتداد السنوات العشرين السابقة ، وهو ذلك التغيير الذي أحدثته في وعي النساء . فالأهداف الاساسية لهذه الحركة النسائية هي : حرية الإنجاب ، والأجر العادل ، والتمكين من رعاية الطفل ، والتحرر من الإيذاء الجنسي ، هذه الأهداف تلقى الدعم والتأييد من أعداد ضخمة من النساء اللائي ربما لا يَعْدُدْنَّ انفسهن من أتباع الحركة النسوية .(تشيرتون ، براون ،

٢٠١٢، ص ١٢٦) [١١]

وسوف تحاول هذه الدراسة فهم واقع المرأة الإماراتية في ضوء مفهومي الهيمنة والاستغلال اللذين ركزت عليهما النظرية النسوية ، فما مدى استغلال الرجل الى المرأة الإماراتية، ومدى ممارسة سياسات الهيمنة الذكورية (السلطة الأبوية) للسيطرة عليها في المجال العام والخاص معاً؟

٢- النوع الاجتماعي :

أن نموذج النوع الاجتماعي الذي هو امتداد أو أحد طرق النظرية النسوية يعد أيضاً مدخلاً نظرياً ملائماً لموضوع هذه الدراسة . إذ يشير النوع الاجتماعي إلى نسق من

الممارسات الاجتماعية ، وهذا النسق يخلق تباينات النوع ويحافظ عليها ، ويعمل على تنظيم علاقات اللامساواة على اساس هذه التباينات . فيمثل النوع قضية مهمة لأنه يشكل هويتنا ويساعد على التنظيم السلوكي للأفراد . ويرى الباحثون أن النوع له أثر في كيفية رؤية الأفراد لأنفسهم وطرائق السلوك وكيفية رؤيتهم للآخرين . وإذا كانت الحياة الحديثة تمكن الأفراد من أن يكون لديهم هويات متعددة فأن هوية النوع تظل من أكثر القوى تأثيراً في تشكيل المعايير التي يؤمن بها الأفراد . وينظم النوع ايضاً المؤسسات الاجتماعية أي القواعد التي تشكل بعض جوانب الحياة الاجتماعية ، وتتضمن المؤسسات الاجتماعية القطاعات العامة للمجتمع المنظمة بصورة كبيرة على نحو رسمي مثل التعليم والدين والرياضة والنسق القانوني والعمل . وكذلك تشمل جوانب من الحياة ذات طابع شخصي وأقل تنظيماً من الناحية الرسمية مثل الزواج والأبوة والأسرة . (وارتون ، ٢٠١٥ ، ص ص ٣٩-٤٠) [١٢]

وتشير دورثي سميث إلى أن معظم العلاقات الاجتماعية مشبعة بالنوع الاجتماعي فبدءاً من الأنظمة الضابطة المسيطرة كالحكومة ، وقطاع الأعمال ، والقانون ، وانتهاءاً بما في حياتنا اليومية من ممارسات وعمليات نمارسها في حياتنا الأسرية ، وفي التعليم وفي العمل ، فإن اضطهاد النساء يجري ترسيخه كما أن إخضاع النساء يجري العمل على استمراره والحفاظ عليه . لتتشكل علاقات السيطرة التي يحاول إخفاؤها في كثير من الأحيان إلا أنها تظل مع ذلك آليات ووسائل فعالة للقهر في عالم الحياة اليومية. (تشيرتون ، ٢٠١٢ ، ص ٢٨٩)[١٣] وبعد استعراض المدخل النظري للدراسة نود تأكيد بعض النقاط التي ستسهم في توجه الدراسة وتحليل نتائجها ، وهي :

- تجميع سائر النساء في سلة واحدة أو فئة واحدة في المستوى العالمي أو الأقليمي أو المحلي لا يجوز لتعدد الفروق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبقية والإثنية. حتى في حدود عينة هذه الدراسة المتواضعة من إذ الحجم .
- التركيز على الدراما الاجتماعية للحياة اليومية لهؤلاء النساء للوقوف على الخبرات المشتركة أو المختلفة لمعاناتهن ونضالاتهن .
- الاعتماد على خبرات النساء في الحياة جوهر النظرية النسوية للوقوف على علاقات السيطرة والهيمنة والقهر واشكال اللامساواة التي لا تزال تعانيها النساء .

٣- مفاهيم الدراسة :

أ - التمكين :

يعرف تقرير التنمية البشرية مفهوم التمكين عموماً بإنه تعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير ، وقدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية ، والتأثير فيها والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان . (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ ، ص ٦٦) (١٤)

ب - تمكين المرأة :

دعم نفوذ المرأة وتنظيم قدراتها على فهم وضعها ، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها ، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها ، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار وإحداث التغيير .

وهنا طبقاً لهذا المفهوم يستبعد الاعتقاد الشائع الذي مفادهُ أن كل مكسب للنساء يعني خسارة للرجل أو العكس . انما **الهدف الاساسي من تمكين المرأة هو زيادة نفوذ المرأة ، في شكل دعم قدرتها عل تحقيق الاعتماد على النفس ، وتنمية قدرتها الذاتية ، التي تنعكس هي أيضاً على الاختيار في الحياة والتأثير في اتجاهات التغيير بالمجتمع** . (زيتون ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣) (١٥)

ج - التمكين الاجتماعي :

لا يمكن أن ينفصل مفهوم التمكين عموماً والتمكين الاجتماعي خصوصاً عن مفهوم القوة ، بإذ تصبح التحولات الاجتماعية بالمجتمع تصب في مصلحت الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة، فتتحقق قوة المرأة بتمكينهامن ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها . ومن أهم مؤشرات التمكين الاجتماعي الى المرأة : الصحة والغذاء والتعليم والمشاركة وفرص العمل وفرص الوصول إلى مصادر المعرفة والمعلومات ومشاركة المرأة في إتخاذ القرارات في مستوى الأسرة والعمل والمجتمع المحلي .(نوفل ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٢، ص ١٣٨) (١٦)

د - التمكين السياسي :

إتاحة الفرص أمام النساء للمشاركة في صناعة القرار وصياغة السياسات العامة. ومن أهم مؤشرات التمكين السياسي الى المرأة المشاركة في المجالس التشريعية في المستوى المحلي والمركزي ، والمشاركة في الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني .

منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة النوع على منهج دراسة الحالة ، وهو أكثر المناهج ملاءمةً للدراسات الكيفية إذ تنتمي هذه الدراسة إلى حقل البحوث الكيفية ، وبالرغم من أن هذه البحوث لا تمكننا من الخروج بنتائج دقيقة يمكن تعميمها ، إلا أنها الطريقة الوحيدة والفعالة في الوصول إلى بيانات أكثر عمقاً وتفصيلاً ، وتساعدنا على كشف حقائق وعلاقات بين متغيرات قد تساعد على إجراء الكثير من المسوح الكمية اعتماداً على هذه النتائج فيما بعد .

١ – أداة الدراسة :

يعد دليل المقابلة المتعمقة من أفضل الادوات ملائمة في البحوث الكيفية لجمع البيانات. إذ تمكنا هذه الأداة من جمع البيانات على نحوٍ أكثر عمقاً وتفصيلاً ودقة بإذ تعكس تفاصيل الحياة اليومية التي تعيشها المرأة وأشكال المعاناة التي تواجهها .

وأكد ملاءمة هذه الأداة وبخاصة لمثل هذ النوع من الدراسات الباحثون النسويون مثلِ AnnOakely آن أوكلي ، Roberts Helen وهيلين روبرتس . إذ ترى أوكلي أن مجالات الحياة الاجتماعية التي تكون حساسة جداً لدرجة يتعذر معها بحثها ، كمجال العنف بين أفراد الأسرة ، وولادة الأطفال ، والعمل المنزلي ، والأدوار التي يؤديها الزوجان ، فهذه المجالات لا يمكن تناولها ومعالجتها من المنظور الفكري التقليدي .(تشيرتون ، ٢٠١٢ ، ص ٤٩١-٤٩٢) (١٧)

٢– تصميم دليل المقابلة المتعمقة شبه المقننة :

صُمّم دليل المقابلة المتعمقة (شبه مقننة) ، إذ ضم مجموعة من الأسئلة المفتوحة موزعة على خمسة محاور أساسية هي:المحور الأول يضم البيانات الأولية كالسن والحالة التعليمية والحالة الاجتماعية والحالة العملية...إلخ . والمحور الثاني يضم مجموعة من الأسئلة التفصيلية عن أسرة النشأة (التوجيه/التناسل) والعلاقة بالوالدين والعلاقات بالإخوة والأخوات وهل كانت هناك ممارسات للتمييز داخل الأسرة وأهم المشكلات التي عانتها المرأة بأسرة النشأه . والمحور الثالث يضم مجموعة من الأسئلة المفتوحة عن الزواج وكيفية الارتباط واختيار شريك الحياة ومعايير الاختيار وأسئلة حول التوافق بعد الزواج والمشكلات التي واجهت حياتها الزوجية . وفي حالات الطلاق توجه أسئلة لشرح تجربة الطلاق بتفاصيلها ومعاناتها بعد وقوع الطلاق . والمحور الرابع يضم أسئلة عن بيئة العمل للنساء العاملات والصعوبات

أو المشكلات التي تواجها بوصفها امرأة عاملة . والمحور الخامس يضم أسئلة عن تصورتها ومقترحاتها لتحسين أوضاع المرأة الإماراتية على كافة الصعد .

٣ – عينة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عينة عمدية / غرضية قوامها ٢٣ مفردة من نساء الإمارات . ففي إطار مجتمع تقليدي محافظ يكون الحديث فيه عن مجالات الحياة الخاصة بالتحديد ، والعامة لدى النساء وفي بحث علمي ليس سهلاً أبداً. لذا اعتمدت الدراسة على النساء اللاتي لديهن الرغبة في المشاركة في مقابلة الكثير اللائي رفضن وتحفظن ، لذا لم نضع شروطاً في اختيار العينة غير أن تكون امرأة إماراتية ، ولديها الرغبة في أن تجيب عن أسئلة المقابلة التي تعكس تجربتها الشخصية بأفراحها وأتراحها . وإستعين بفريق عمل ميداني لإجراء المقابلات شبه المقننة من الباحثات الإماراتيات لمزيد من بناء جسور الثقة والطمأنينة بين الباحثة والمبحوثة . إذ أن اختلاف الجنسية قد يكون عائقاً في الخوض في جميع الموضوعات أو تكون هناك حساسية أو تحفظ في الحديث عن الأمور الشخصية ، فضلاً عن اختلاف اللهجة قد ينتج عنه بعض اللبث أو عدم الفهم .

٤ – إجراءات المقابلة :

اعتمد على فريق البحث الميداني في الحصول على حالات الدراسة من دوائر عملهن أو محيط الجيرة والعلاقات الشخصية . وكانت المقابلات تتم بين مرة واحدة وثلاث مرات حسب ما يسمح به وقت المبحوثة وظروفها. وكانت الباحثات الميدانيات يعتمدنّ على طريقة التسجيل المباشر كتابياً لا صوتياً ، ففي ظل مجتمع تقليدي محافظ قد يضع جهاز التسجيل الصوتي عدّة حواجز بين الباحثة والمبحوثة ، وقد يخلق جواً يُحيطه الريبة والتوجس ، بعكس التسجيل كتابياً (خطياً) فأنه يبعث الطمأنينة .

٥ – تفريغ البانات :

جُمعت حالات الدراسة بعد قراءتها جيداً وقد استبعدت الحالات التي لم تكمل المقابلة ، ومن ثم لم تجب عن كل محاور أسئلة الدليل ، وبلغ عددهن (٩) . هذا فضلاً عن استبعاد (٤) حالات لجنسيات أخرى من دول الخليج العربي ، وهو خطأ أو سهو وقعت فيه بعض باحثات الميدان .

بعد ذلك أعطي ترقيم تسلسلي لعدد الحالات من ١ – ٢٣ على أن يُكتب رقم الحالة على جميع الصفحات التي شغلتها إجابة الحالة ، ويتم الشيء نفسه في كل

الحالات . والخطوة التالية إعادة توزيع الحالات طبقاً لمحاور الدراسة أي يُجمع الجزء الخاص بالبيانات الأولية ل ٢٣ مبحوثة معاً ، يأتيه الجزء المتعلق بمحور أسرة النشأة ل٢٣ مبحوثة معاً حتى الانتهاء من محاور الدراسة. وذلك لتجميع كل محور من محاور الدراسة وقراءته وتحليله على حدة لكل الحالات، للوقوف على نقاط الالتقاء المشتركة بين الحالات ونقاط الاختلاف والتمايز من خلال قراءة تجربتهن المعيشة بالتفصيل . فعلى سبيل المثال لا الحصر جرى رصد جميع الخبرات بالمشكلات التي واجهتهن لاستكمال التعليم ، أو العمل ، أو الزواج ...إلخ، وتحديد نماذج من خطاب الحالات للاستشهاد به بوصفه نموذجاً حياً للتعبير عن المشكلة .

الدراسات السابقة :

التراث البحثي بشأن المرأة عموماً والمرأة العربية خصوصاً متعدد الاشكاليات والقضايا ، وآثرنا هنا أن نتناول التراث البحثي بشأن المرأة الاماراتية فقط للتركيز على نوع هذا التراث ، ولمزيد من الارتباط بموضوع الدراسة . فينقسم هذا التراث إلى محورين اساسيين :

المحور الأول يهتم بتطوير وضع المرأة الإماراتية وما يرتبط بهذا التطوير من انجازات تحققت بالفعل على أرض الواقع ، وتسليط بعض الضوء على بعض العقبات التي مازالت تواجه المرأة حتى الأن . **أما المحور الثاني** فيركز على المشكلات التي تواجه المرأة الإماراتية عموماً في المجالين العام والخاص لبعض هذه الدراسات .

المحور الأول : تطور أوضاع المرأة الإماراتية :

تشير **دراسة السويدي عن " المرأة في دول الإمارات العربية المتحدة ودورها في التنمية " ١٩٩١**(السويدي ، ١٩٩١ ، ص ص ١٨٩-١٩٨) [١٨] إلى أن الحقبة النفطية أفقدت المرأة الإماراتية دورها لتدهور قيمة العمل نفسه الذي أخذت تتولاه العمالة الوافدة مما أفقدها دورها الاجتماعي الذي أكتسبته من خلال العمل ، ولكن سرعان ما تغير الوضع في سبعينيات القرن العشرين بسبب الحركة النشيطة لتعليم المرأة الإماراتية . فبدأت معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل ضئيلة جداً إذ كانت نسبة المواطنات المشتغلات لا تتعدى ١ % من مجموع القوى العاملة في عام ١٩٨٠ ، وأخذ العدد بعد ذلك يتضاعف خلال السنوات التالية أضعافاً مضاعفة حتى وصلت إلى بعض المناصب الرفيعة في الإدارة . و رصدت الدراسة

مجموعة من العقبات التي تواجه المرأة الإماراتية وتحد من مشاركتها في عملية التنمية جاء في مقدمتها التشريعات ، ولا سيما تعديل قانون الخدمة المدنية ، وسيادة النمط الاستهلاكي البذخي لدى المجتمع الإماراتي عامةً والمرأة الإماراتية خاصة ، وأخيراً العادات والتقاليد ونظرة المجتمع الى المرأة العاملة ولا سيما في المؤسسات المختلطة .

وتركز **دراسة نجاه النابه التي عنوانها " تعليم المرأة وعملها في دولة الإمارات العربية المتحدة الواقع والآفاق المستقبلية " ١٩٩٣**(النابه ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٨٥-٢٠٧) [١٩] على الاهتمام البالغ من دولة الإمارات بتعليم النساء إذ يحتل مساحة كبيرة على خريطة التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة. وتؤكد الدراسة أن تعليم المرأة هو الحل الأمثل لقضية المرأة ومشاركتها الاجتماعية والسياسية بالإمارات . وأنه مازالت هناك عادات وتقاليد تمنع المرأة من المشاركة في بعض الأعمال المتصلة بالقطاعات الإنتاجية ، وتقصر عملها على قطاعات الخدمات ولا سيما التعليم والصحة .

أما دراسة موزة غباشي التي عنوانها " المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة " ١٩٩٦(غباش ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٨٥-٢٠٧) [٢٠] فتسلط الضوء على اسهام المرأة الإماراتية في مجال التنمية من خلال إنخراطها في سوق العمل ، والمشاركة الأسرية ، والمشاركة الثقافية ، وأخيراً المشاركة المجتمعية بالاسهام في صياغة السياسات التنموية .

وتشير نتائج الدراسة إلى أنه على الرغم من جهود المرأة المبذولة للمشاركة في عملية التنمية إلا أنها ما زالت محدودة فحتى عام ١٩٩٠ قوة العمل النسائية ١١,٤ % من جملة قوى العمل ، وتعزو الدراسة ذلك إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تشجع على انخراط المرأة في سوق العمل ، فالأوضاع التقليدية تؤثر في العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع ، وكذلك الأوضاع السائدة في الوسط الأسري التي تجعل دور المرأة يقتصر على ممارسة مسئوليتها بوصفها أماً ومعلمة لأولادها .

أما دراسة شما محمد ال نهيان عن " المرأة العاملة والرضا الوظيفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨(آل نهيان ، ١٩٩٨) [٢١] تؤكد نتائجها التمكين السياسي الى المرأة من الدولة إذ أكدت نسبة ٩٠,٣ % من النساء العاملات بعينة الدراسة أن الدولة تشجع على التحاق المواطنات بالعمل لكن المجتمع هو المعرقل

بالرغم من تشجيع الدولة . ولكن كشفت نتائج الدراسات عن أن المتعلمات تعليماً جامعياً أو ما فوق الجامعي أكثر تحرراً من العادات والتقاليد السيئة بالمجتمع، وكشفت أيضاً عن العلاقة الطردية بين التعليم والرضا عن ظروف العمل وعلاقات العمل .

وتوضح الدراسة التي أجراها مركز شؤون الإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة عن " المرأة والعمل في القطاع الخاص ٢٠٠٨ (مركز شؤون الإعلام ، ٢٠٠٨**)** [٢٢] ارتفاع معدلات مشاركة سيدات الأعمال الإماراتيات في النشاط الاقتصادي ، إذ يقدر حجم الأستثمارات في الأعمال التي تديرها ملاكات نسائية بنحو ١٢,٤ مليار درهم إماراتي ، وتتركز معظم هذه الاستثمارات في ميادين عمل رئيسة مثل التجارة والصيانة والأعمال المصرفية والعقارات والمقاولات والبناء والسياحة والفنادق ...إلخ .

وتشير الإحصائيات إلى أن ٥٥ % من المشاركة النسائية في ميادين العمل هي للمواطنات بدولة الإمارات العربية المتحدة بالدرجة الأولى تتبعها جنسيات أخرى مثل : الهندية ، واللبنانية ، والمصرية على التوالي . واصبحت دبي تضم أكبر تجمع لسيدات الأعمال على المستوى الإقليمي ، وذلك ناجم على نحوٍ مباشر عن مرونة الإجراءات المتعلقة بتأسيس الشركات وسهولتها من جهة والفرص الكبيرة المتوافرة من جهة أخرى وكذلك تشير الدراسة إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل قفزت من ١٣ % عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٢٢,٤ % عام ٢٠٠٤ ، وأصبحت تشكل قطاعاً كبيراً ومؤثراً في مجمل القوى العاملة في القطاع الحكومي لتصل إلى ٦٦ % ، ونسبة ٣٤,٥ % من العدد الكلي للعاملين في القطاع المصرفي لعام ٢٠٠٥ . وتحدد الدراسة جملة من الأسباب التي وراء هذا الأرتفاع في نسب المشاركة للنساء في النشاط الاقتصادي منها على سبيل المثال لا الحصر : زيادة مخرجات التعليم من الجامعات والمعاهد العليا من المواطنات إذ تصل نسبتهن إلى ٨٠ % ، وتشجيع الدولة الى المرأة على العمل في القطاع الحكومي وتقديم مختلف أشكال الدعم والحوافز لعمل المرأة (التمكين الاقتصادي) .

المحور الثاني : العقبات التي تواجه المرأة الإماراتية :

تركز هذه الدراسات على جملة العقبات والمشكلات التي لا تزال تواجه المرأة الإماراتية فدراسة **ناهد رمزي التي عنوانها " عمل المرأة والاستقرار الأسري في ظل تحديات العولمة " ١٩٩٩ (**رمزي ، ١٩٩٩ ، ص ص ٢٠٣-٢٣٨**)** [٢٣] إذ أُجريت

علـى ثلاثـة أقطـار عربيـة هـي دولـة الإمـارات ممثلـةً لمنطقـة الخلـيج العربـي ، ولبنـان ممـثلاً للشـرق الأوسـط ، والسـودان للـدول الأفريقيـة العربيـة . وكشـفت نتـائج الدراسـة المتعلقـة بدولـة الإمـارات عـن أن ٨٧ % مـن المبحوثـات لا يجـدن أي مسـاعدة مـن الـزوج أو أي فـرد مـن أفـراد الأسـرة ، ونسـبة ٥٥ % مـنهن ظـروفهن لا تسـاعدهن علـى إنجـاز المهمـات المختلفـة ، ونسـبة ٣٦ % يسـتطعن مـع بـذل قـدر كبيـر مـن الجهـد الموازنـة بـين أعبـائهن المختلفـة مـع التقصـير فـي بعـض النـواحي . وكـذلك أوضـحت نتـائج الدراسـة أن المـرأة الإماراتيـة المتزوجـة تنفـق قـدراً كبيـراً مـن دخلهـا لتـوفير لـوازم المنزل وتسديد قيمة الإيجار واستهلاك الماء والكهرباء .

و تشـير **دراسـة ميثـاء الشامسـي ، وعبـدالله لؤلـؤ عـن " الأدوار المتغيـرة الـى المـرأة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة دراسـة تحليليـة نقديـة " ٢٠٠١**(الشـامي ، لؤلـؤ ، ٢٠٠١ ،ص ٢٥٩) [٢٤] إلـى أن ثمـة عوامـل ثقافيـة مازالـت تقـف حجـرة عثـرة أمـام مشـاركة المـرأة الإماراتيـة فـي مشـروعات التنميـة منهـا : النظـرة السـلبية الـى المـرأة ، ونقـص الـوعي الـديني وعـدم تأييـد الأزواج لعمـل المـرأة ، وغيـاب التعـاون بـين الزوجـات والأزواج العاملين ، والاختلاط بين النساء والرجال في مجالات العمل المختلفة .

وتكشـف **إحـدى الدراسـات الاجتماعيـة التـي قـد أجرتهـا وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـة فـي الإمـارات ٢٠٠٣**(أبودبابـة ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٠)[٢٥] عـن أسـباب الطـلاق عـن أن ٣٢ % مـن حـالات الطـلاق بسـبب الـزواج مـن امـرأة أخـرى ، والسـبب التـالي عـدم انجـاب الزوجـة بنسـبة ٢٣ % ، وتنـاول الخمـر وإهمـال حقـوق الأسـرة بنسـبة ١٤ % ، والطـلاق التعسـفي ١٢ % ، وبسـبب الخيانـة الزوجيـة بنسـبة ٩ % . وكـذلك توصـلت دراسـة مماثلـة إلـى تصـنيف أسـباب الطـلاق فـي مجتمـع الإمـارات إلـى عوامـل داخليـة خاصـة منهـا تعـرض الزوجـة للإهانـة والسـخرية والضـرب والاحتكـار ...إلـخ ، وعوامـل خارجيـة تشـمل تعـدد المطالـب والإسـراف المـادي ، وتعـدد الزوجـات وعـدم العـدل بيـنهنّ ، وحـب التظـاهر الاجتمـاعي ، وتـدخل الأهـل فـي شـؤون الأسـرة ، وإنشـغال الـزوج خـارج المنـزل مـع اهتمامـه بـالرحلات السـياحية والترفيهيـة . وإذا تأملنـا هـذه الأسـباب تجلّـت أمامنـا أشـكال القهـر النفسـي والمعنـوي الـذي يقـع علـى المـرأة بممارسـة التعـدد ، ومعاقبتهـا بـأمر لا حيلـة لهـا منـه وهـو عـدم القـدرة علـى الإنجـاب ، واسـتخدام الحـق الشـرعي فـي الطـلاق بطريقـة تعسـفية ...إلـخ ، فكلهـا أسـباب تُظهـر صور المعاناة التي تقع على بعض نساء الإمارات .

وتظهر **دراسة عدلي السمري عن " عمل المرأة الإماراتية المشكلة – الاتجاه " ٢٠٠٨**(السمري ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٣-٣٤) [٢٦] أنه مازالت العادات والتقاليد تقف موقفاً سلبياً من عمل المرأة إذ جاءت أعلى نسبة للموافقة بين الطالبات المطلقات بنسبة ٧٣،٣ % . ثم في المرتبة الثانية الطالبات المتزوجات بنسبة ٥٣،٣ % ، ثم في المرتبة الثالثة الطالبات اللواتي لم يسبق لهن الزواج بنسبة ٤٩،٤ % . و أوضحت نتائج الدراسة موافقة معظم مفردات العينة على أن العمل يلقى معارضة العادات والتقاليد لقلة الانجاب ، إذ جاءت أعلى نسبة للموافقة بين الطالبات المطلقات بنسبة ٥٣،٣ % ، وفي المرتبة الثانية الطالبات المتزوجات بنسبة ٤٢ % ، ثم في المرتبة الثالثة الطالبات اللواتي لم يسبق لهن الزواج بنسبة ٣٥،٥ % .

وتشير دراسة **أميرة يوسف بدري التي عنوانها " مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية الصعوبات والتحديات " ٢٠٠٨**(البدري ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٣٥-٧١) [٢٧] إلى جملة من الصعوبات التي لا تزال تواجه المرأة الإماراتية وقسمتها إلى عدة مستويات : أولها مستوى الأسرة ، ومن ذلك سيادة نمط العلاقات الأسرية التقليدية ، إذ يسود هذا النظام نمط السلطة الأبوية القائم على التمييز والتفرقة بين الجنسين ، ونمط التنشئة والتربية السائد ولا سيما فيما يتعلق بتنشئة الأولاد ، وأخيراً الموروث الثقافي الاجتماعي ومنظومة التقاليد والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الخليجي القبلي ، التي تحصر المرأة في مجالات مرتبطة بدورها بوصفها أُماً مثل : التدريس والتمريض والطب والأعمال الإدارية ...إلخ . أما المستوى الثاني من الصعوبات فهو مستوى المجتمع ككل ومنها : ضعف دور الجمعيات الأهلية والحكومية ، وغياب الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي ، والصراع بين ثقافة التقليد والتحديث .

و تشير **دراسة مريم محمد آل على التي عنوانها " دور المرأة الإماراتية في مجال التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة المواطنات العاملات في مدينة الشارقة ٢٠٠٨**(آل علي ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٧٣-١١٨) [٢٨] الى أن ثمة تحديات اقتصادية تواجه المرأة الإماراتية منها الأوضاع التقليدية التي مازالت تؤثر في دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع ، والأوضاع التقليدية السائدة في الوسط الأُسري التي تجعل دور المرأة يقتصر على ممارسة مسئوليتها بوصفها أُماً ومعلمة لأولادها .إذ تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى موافقة نسبة ٨٥،٦ % من نساء عينة الدراسة على وجود عدد من المعوقات التي تحد من إسهام المرأة في النشاط

الاقتصادي ، وحددت عينة الدراسة هذه المعوقات بقصر إجازة الأمومة بنسبة ٦١،٢ % ، وعدم وجود حضانة في معظم جهات العمل لأطفال العاملات بنسبة ٤٨،٨ % ، وكثرة الأختلاط بين الجنسين في العمل بنسبة ٢٠،٥% ، وقد أكدت نساء عينة الدراسة وضع قيود صارمة على الترقيات الخاصة بالمرأة بنسبة ٤١،٤%

وتكشف نتائج **دراسة جميلة ناصر عبدالله التي عنوانها " تقويم أداء الشرطة النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة للشرطة النسائية في إمارة أبوظبي ٢٠٠١**(عبدالله ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٠)[٢٩] عن الصعوبات التي تواجه الشرطيات والضابطات ومنها نظرة الزملاء من الرجال الى المرأة على أنها ضعيفة ، وعدم تعاون القادة وزملائهن الضباط في العمل على الرغم من إفصاح القادة عن تشجيع المرأة على العمل الشرطي . وفي الاتجاه نفسه **تكشف نتائج دراسة آمنة جمعة الكتبي التي عنوانها " المرأة والعمل الشرطي بدولة الإمارات العربية المتحدة دراسة ميدانية " ٢٠٠٨**(الكتبي ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٣٥-١٧٤)[٣٠] عن موافقة الذكور والإناث (بدرجة متوسطة) على تعارض طبيعة المرأة مع الإنخراط في البيئة الشرطية ، وموافقة متوسطة على أنه في العادة لا توكل المناصب العليا إلى المرأة العاملة بالشرطة ، ووافق الذكور أكثر من الإناث على أن المرأة التي تعمل بالشرطة ما زالت بعيدة عن مجال التحريات والمباحث وجمع البيانات التي يسيطر عليها الرجال ، وأن الإناث أكثر موافقة من الذكور على أن أفراد المجتمع لا يتقبلون سلطة المرأة من خلال عملها بالشرطة .

وتشير **دراسة مريم سلطان لوتاه التي عنوانها " المرأة والمشاركة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة " ٢٠٠٨**(لوتاه ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٠٣-٢٣٠)[٣١] إلى أن أحد أسباب عزوف النساء عن المشاركة المجتمعية هو خلق مؤسسات سياسية شكلية من المفترض أن يكون لها دور تشريعي ولكنها ظلّت ذات صلاحيات استشارية وتوصياتها لا تصل إلى درجة صفة الإلزام ، وبذلك أطرت عملية المشاركة السياسية ضمن هذه المؤسسات المجلس الوطني الاتحادي ، والمجالس الاستشارية في بعض الإمارات ، وبقيت مشاركة شكلية تستكمل شكل الدولة الحديثة ، ولكنها مفرغة من المضمون الحقيقي للمشاركة .

وتأتي **دراسة صالح سليمان عبدالعظيم التي عنوانها " مستقبل المرأة في دولة الإمارات بين الفضاء الاجتماعي والفضاء الذاتي دراسة ميدانية وتحليل**

سوسيولوجي " **٢٠٠٨**(سليمان ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢٣١-٢٤٧) [٣٢] لتكشف لنا حجم معاناة المرأة الإماراتية داخل الفضاء الاجتماعي الأسري الذي يمارس تحولاً عنيفاً مع الإناث من النقيض القائم على التدليل في أثناء مرحلة الطفولة والمرحلة الابتدائية إلى النقيض القائم على الشدة بدءً من الأقتراب من مرحلة البلوغ . هذا فضلاً عن الدور الذي يؤديه الإخوة الذكور في التقييد في معظم فترات حياتهن . وتبرز الدراسة الدور السلبي للصورة المثالية للفتاة / المرأة المحترمة التي يرسمها الفضاء الاجتماعي عنوانها الحياء المفرط والخجل وقلة الكلام ، فأهم معالم هذه الصورة هو الصمت ، فتصبح هذه الصورة سبباً مباشراً في إهدار الطاقات إذ إن الجرأة هي بوابة الإفراج عن الذات ، أما الخجل فهو سجنها ففي ظل حالة الخجل المتواصلة لا تجد الفتاة سوى الصمت أو البكاء منفردة للتعبير عما تعانيه .

وتُظهر **دراسة السيد بخيت وآخرون التي عنوانها " الإعلام الإماراتي : الواقع والقضايا والممارسات " ٢٠١٢**(بخيت ، وآخرون . ٢٠١١ ، ص ص ٣٠٩-٤٤٥) [٣٣] إلى أن الميراث الثقافي والاجتماعي لوسائل الإعلام ركز على تصدير المرأة على وفق نسق تقليدي ، يقوم على قولبة اهتمامات المرأة وصحافتها وفق إطار محدود ، إذ ينظر إلى صحافة المرأة على أنها موضة وأزياء وأنثى جميلة ومنكسرة وطعام ومطبخ ، وأن وظائف الصحافة هي وظائف خدمية وترفيهية . وفي الماضي كانت القصص الإخبارية تظهر المرأة بصورة تؤكد أدوارها بوصفها زوجة وأُماً وطاهية ومديرة منزل ، وخياطة وملبية للحاجات الإنسانية . لذا بدأت النساء يثرنّ على هذه الصورة ويشعرن بالإهانة عندما تظهرهن الصحف والمجلات تابعاتٍ للرجال ، وأقل مقدرة وأضعف مكانة واعتمدت هذه الدراسة على تحليل عينة من مجلات كل الأسرة وزهرة الخليج وبلغ حجم العينة (١٠٤) أعداد خلال عام ٢٠٠٦ بكل محتويات العدد من أغلفة وإعلانات ومضامين . وكشفت نتائج الدراسة عن أن أبرز القضايا التي اهتمت بها هذه المجلات كانت القضايا المتعلقة بالجمال والمكياج ، تلتها الأزياء ، ثم الشؤون الأسرية ، والقضايا المتعلقة بالأنوثة وجسد المرأة . وثمة قصور في الاهتمام بالقضايا السياسية أو القضايا التي تربط المرأة بمجتمعها وعالمها . وغلبة قيم الإثارة والغرابة والشهرة والخروج عن المألوف والصراع والبحث عن الأسرار في نوع الموضوعات التي تختارها هذه المجلات (قتل وزوجة رجل شاذ وامرأة مسترجلة وصراع فنانات ...إلخ) .وهيمن على أغلفة المجلات طابع الإثارة والإبهار والغرابة التي غالباً ما تكون لسيدات مشهورات

وجميلات . ويخرج الكثير من الإعلانات المنشورة في مجلات الدراسة عن حدود التقاليد المعروفة عن الأسرة المحلية والعربية ، فتعتمد على إبراز مفاتن جسد المرأة ووجهها التي يكسوها الكثير من ألوان المكياج . ويركز المضمون المنشور في هذه المجلات على قطاعات محددة من النساء تتمثل في الشرائح العليا من الطبقة الوسطى من سكان المدن . ومن ثم يكشف تحليل مجلات الدراسة عن وجود تحيز واضح ينطوي على تزييف للواقع يشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة في عملية التنمية ، فقلما تصور وسائل الإعلام النساء وهن يشاركن في جوانب ذات شأن في العمل أو وهن يشغلن وظائف ذات مستقبل أو مناصب في الحياة العامة

وتكشف **دراسة زيزيت نوفل و رمضان إسماعيل التي عنوانها " المرأة والتنمية بين التمكين والتحديات نماذج من واقع الوطن العربي " ٢٠١٦**(نوفل ، اسماعيل ، ٢٠١٥ ، ص ٢٩٨) [٣٤] من أنه من خلال رصد الملامح الاجتماعية للدول المحافظة نجد أغلب القيم والعادات والأعراف الاجتماعية في هذه المجتمعات تركز على المرأة تحديداً بوصفها مؤشر الشرف ودليل الكرامة ، وهذا ما لمسناه من تآخر القبول الاجتماعي لتعليم المرأة وتوظيفها وعملها العام ، فدائماً ما يكون العنصر النسائي هو آخر من يسمح له باقتحام المجالات العامة بصعوبة بالغة ، وربما على ظلال صراعات فكرية واجتماعية عنيفة . فشهد دخول المرأة الخليجية في الحياة العامة الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض ومتحفظ ، وأغلب الذين رفضوا دخول المرأة في الساحات العامة استندوا إلى منطلقات دينية ممتزجة بصورة كبيرة بالموروث الاجتماعي من عادات وتقاليد ، وتحولت تلك الموروثات ، مع تقادم الزمن إلى إطار مرجعي للنظر في مسائل المرأة ، بإذ أضحى من الصعب الفصل بين حكم الشريعة والأحبوصفها أُماً الاجتماعية ، وبين ما هو ذو منطق ديني أو اجتماعي .

تحليل نتائج الدراسة :

١-خصائص عينة الدراسة :

بلغ عدد حالات الدراسة ٢٣ حالة . والجدول (١) يصف أهم خصائص عينة الدراسة، كتوزيع حالات الدراسة حسب فئات السن إذ تركزت أكثر من ثلث العينة في فئة العمر بين ٢٠ سنة وسنة ٢٥ بنسبة ٣٤,٧٧ % ، فمعظم حالات الدراسة تنتمي إلى فئة الشباب ٢٠-٣٥ سنة إذ تصل نسبتهم إلى ٦٩,٥٦ % أي أكثر من ثلثي العينة . أما عن توزيع حالات الدراسة حسب الحالة التعليمية فالنسبة العُليا

للحاصلين على مؤهل متوسط إذ بلغت ٣٤,٧٧ % ، ويليها الجامعي بنسبة ٢٦,٩ % بعد ذلك تتفاوت النسب بين مستويات التعليم الأخرى ، لكن هناك نسبة ١٣,٠٤ % مستوى تعليمهن فوق الجامعي ، وهذا يعكس مدى حرص المرأة الإماراتية كما أكدت عدّة دراسات على التعليم .

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للوالدين فتساوت نسبة التعليم بين الأب والأم في المرحلتين الإعدادية والثانوية ، إذ بلغت ٢١,٧٤ % وأقل النسب كانت للتعليم الجامعي إذ بلغت للأب فقط ٨,٧ % ، يأتيها في الإنخفاض ما فوق الجامعي إذ بلغت ٤,٣٥ % وللأم فقط . أما عن الحالة المهنية للوالدين فأعلى نسبة للأم بلغت ٦٩,٥٦ % لمن لا يعملن (ربة منزل) ، وفي مقابلة ذلك أعلى نسبة للحالة العملية للأب كانت للمتقاعد عن العمل بنسبة ٣٠,٤٣ % ، يأتيها موظف بنسبة ٢١,٧٤ % .

وتشير الحالة الاجتماعية لحالات الدراسة إلى أن أعلى نسبة للمتزوجات بلغت ٣٩,١٣ % ، يأتيها من لم يسبق لهن الزواج بنسبة ٣٠,٤٣ % ، وهناك نسبة لا يستهان بها على وجه الإطلاق تُظهر مدى انتشار الطلاق بين حالات الدراسة إذ بلغت أكثر من خمس العينة ٢١,٧٤ %. أما عن الحالة العملية لحالات الدراسة فأكثر من نصف حالات الدراسة لا يعملن بنسبة ٥٦,٥٢ % ، في حين أن نسبة من يعملن بلغت ٤٣,٤٨ % . وبالنسبة لعدد أبناء حالات الدراسة لمن سبق لهن الزواج تراوح بين ١ و ٥ فأكثر.

خصائص حالات الدراسة

الخصائص	التكرار	النسبة	الخصائص	الأب		الأم	
				التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
توزيع حالات الدراسة حسب فئات السن			توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالدين				
٢٠-٢٥	٣٤,٧٧ %	٢٠-٢٥	أمي	٤	١٧,٤٠ %	٤	١٧,٤٠ %
٢٦-٣٠	٢٦,٠٩ %	٢٦-٣٠	يقرأ ويكتب	--	--	١	٤,٣٥ %
٣١-٣٥	٨,٧٠ %	٣١-٣٥	إبتدائي	٢	%٨,٧٠	٢	٨,٧٠ %

٣٦-٤٠	٨,٧٠ %	٣٦-٤٠	إعدادي	٥	٢١,٧٤ %	٥	٢١,٧٤ %
٤١-٤٥	٨,٧٠ %	٤١-٤٥	ثانوي	٥	٢١,٧٤ %	٥	٢١,٧٤ %
٤٦ فأكثر	١٣,٠٤ %	٤٦ فأكثر	جامعي	٢	%٨,٧٠	--	--
المجموع	١٠٠ %	المجموع	فوق الجامعي	--	--	١	٤,٣٥ %
توزيع حالات الدراسة حب المستوى التعليمي			غير مبين	٥	٢١,٧٤ %	٥	٢١,٧٤ %
تقرأ وتكتب	١	% ٤,٣٥	المجموع	٢٣	%١٠٠	٢٣	١٠٠ %
إبتدائية	١	% ٤,٣٥	توزيع عينة الدراسة حسب مهنة الوالدين				
إعدادية	٤	١٧,٤٠ %	ربة منزل	--	--	١٦	٦٩,٥٦ %
ثانوي	٨	٣٤,٧٧ %	متقاعد	٧	%٣٠،٤٣	--	--
جامعي	٦	٢٦,٠٩ %	موظف	٥	%٢١،٧٤	٢	٨,٦٩ %
فوق جامعي	٣	١٣,٠٤ %	عامل	١	%٤،٣٥	--	--
المجموع	٢٣	% ١٠٠	أعمال حره	٢	%٨،٦٩	١	٣٥,٤ %
توزيع حالات الدراسة حسب الحالة الاجتماعية			تاجر	٢	%٨،٦٩	--	--
عَزَبَة	٧	٣٠,٤٣ %	غير مبين	٦	%٢٦،٠٩	٤	١٧,٣٩ %
متزوجة	٩	٣٩,١٣ %	المجموع	٢٣	% ١٠٠	٢٣	١٠٠ %

مطلقة	٥	٢١,٧٤ %	توزيع الحالات حسب عدد الابناء لمن سبق لهن الزواج		
أرملة	٢	% ٨,٧٠	١ – ٢	٥	%٣١،٢٥
المجموع	٢٣	% ١٠٠	٣ – ٤	٣	%١٨،٧٥
الحالات حسب مهنة الزوج لمن سبق لهن الزواج			٥ فأكثر	٢	%١٢,٥
موظف	٨	%٥٠	لا يوجد ابناء	١	%٦،٢٥
محاسب	١	%٦،٢٥	غير مبين	٥	%٣١،٢٥
عقيد شرطة	١	%٦،٢٥	المجموع	١٦	% ١٠٠
تاجر	١	%٦،٢٥	توزيع حالات الدراسة حسب الحالة العملية		
استاذ جامعي	١	%٦،٢٥	تعمل	١٠	%٤٣،٤٨
طيار	١	%٦،٢٥	لا تعمل	١٣	%٥٦،٥٢
غير مبين	٣	%١٨،٧٥	المجموع	٢٣	% ١٠٠
المجموع	١٦	% ١٠٠			

٢- معاناة المرأة الإماراتية من السلطة الذكورية : للسلطة الذكورية وجوه عديده:

عند استعراض حالات الدراسة تبين لنا أن ثمة مجموعة من الدوائر التي تقع في مركزها المرأة وتمارس ضدها أشكال متباينة من التمييز والاضطهاد والقهر ، تبدأ بالدائرة الأولى أسرة النشأة التي تولد وتتربى بها ، وسرعان ما تأمل بعضهن الانفكاك من هذه الدائرة أملاً في الدخول في دائرة أكثر حرية ورحابة هي دائرة الزوج والحياة الزوجية الجديدة التي تلتحق بها طريق الزواج ، إلا أن معظم حالات الدراسة لم يتغير حالهن كثيراً بين الدائرة الأولى والدائرة الثانية فمن قبضة السلطة الأبوية إلى قبضة سلطة الزوج . فضلاً عن بعض الحالات التي تعرضت لمعاناة سلطة والدة الزوج ، وننتهي بالسلطة الكبرى سلطة المجتمع ككل ممثلة في العادات والتقاليد التي تحكم نظرة المجتمع إلى المرأة عموماً ، وإلى المرأة التي تمر بظروف خاصة خصوصاً كالمرأة المطلقة ، والمرأة التي تقدم بها العمر ولم تتزوج ، والمرأة من ذوي الاحتياجات الخاصة...إلخ .

ووصفت الدراسات والبحوث المجتمعات العربية عموماً والمجتمعات الخليجية خصوصاً بأنها مجتمعات ذكورية كما سبقت الإشارة . ومع خروج المرأة للتعليم والعمل والتطورات السريعة التي طرأت على هذه المجتمعات تراجعت حدة هذه السلطة بعض الشيء ، لكن لم تمحَ تماماً من الوجود الاجتماعي . ويدعم ذلك نتائج الكثير من الدراسات المعاصرة كما سبقت الإشارة، وكذلك حالات هذه الدراسة إذ تنوعت بها أشكال التمييز والقهر الموجهة من السلطة الأبوية ، واتخذت أشكالاً متعددة فمنها من يمنع حقاً اساسيّاً الى المرأة وسلاحاً لها هو التعليم ، إذ ترى هذه السلطة أن التعليم يخص الذكور دون النساء فلا حاجة الى المرأة الى التعليم إذ أن مصيرها الى البيت ، وتدبير شؤونه ورعايته في بيت أبيها أو مستقبلاً في بيت الزوج.فيما يأتي خطاب حالات الدراسة الذي يعكس الوجوه المتعددة للسلطة الذكورية وما تمارسه من هيمنة واستغلال الى المرأة :

أ – سلطة الأب :

الله يسامحك ياوالدي :

" أنا اتعرضت لحد كبير من التمييز بيني وبين أخوي في الدراسة ، فكان أبوي يقول أنني بنت مب لازم تكملين دراستك الجامعية ، الأولى أخوك الولد هو اللي يكمل ويشتغل عشان يبني مستقبله . كأن أنامالي مستقبل لازم أدرس عشانه وأخلي شهادتي هي سلاحي . فمكملتش دراستي الجامعية ، وطول فترة دراستي كان يحبطني ويكسر مجاديفي ويقولي أنت مكانك في البيت تساعدين أمك في شغل البيت والطبخ ، الوقت اللي تضيعينه في المدرسة ما راح يفيدك ، واللي يقهرني أكثر أن أخوي صار نسخة ثانية من أبوي ويقلده في كل شيء ويوافقه الرأي ، ولا كأن الله ورسوله وصانا على العلم . وواجهت وايد صعوبات ورفض تام أني اشتغل من أبوي وأخوي مع أن أخوي من الجيل الحديث وكمل دراسته ، ويشتغل ، وأقرب واحد لأبوي وكان يقدر يقنعه أن أكمل دراستي وأشتغل وأتزوج الشخص المناسب لي ، لكنه تقمص شخصية أبوي ، وصار يعاملني بنفس التفكير المتعصب التقليدي . وأنا ما اتجوزت للحين والسبب أن أبوي يبغي أني أخذ ابن عمي وما يقدر يرفض لعمي طلب ويقولي أنا مستحيل أزعل أخوي الكبير مني عشانك ، تاخدين ابن عمك ولا تاخدين حد غريب . وأنا ما أبغى ارتبط بشخص مومقتنعه فيه، لأنه في النهاية بتصير مشاكل وخلافات زوجية والعائلة بتدخل ، أنا ما كنت مرتاحة ببيت ابوي فأكيد ما برتاح في حياتي الزوجية مع ولد عمي نفس حدود

العائلة ونفس طريقة التفكير ونفس العادات. طبعاً وصلت ٢٧ سنة والشيء الوحيد اللي قدرت أتمسك فيه وأصر عليه هو عدم موافقتي من الزواج بولد عمي ، لكن بعد شو ؟ وصلت هالعمر وللحين بدون زواج ، وكل المقبلين على الزواج يبحثون عن بنات صغيرات في العمر ، ومتعلمات لتساعدهم ، وأنا ما عندي ولا صفة من هالصفات ، أنا حتى ما بيكون عندي بنات عشان أعوضهم النقص اللي أنا مريت فيه .. أنا كيف بقتنع وبقعد في البيت بدون دراسة ولا عمل ولا جواز في الوقت اللي فيه الثورة التكنولوجية والتطور ، وبشوف غيري من البنات بتتعلم وبتتفوق وبتشتغل وتنجز في عملها وبتترك بصمة في المجتمع – الله يسامحك يا بوي **(الالحالة ٢ ، ٢٧ سنة ، مؤهل متوسط ، لا تعمل ، عَزَبَة)**

سطوة السلطة الابوية على الهوايات والتخصص في مجال التعليم ، والعمل

" نشأت في أسرة تميز بين الذكور والإناث في بعض الجوانب مثل التعليم واختيار التخصص وممارسة الهوايات . فلما كنت في المدرسة كنت أشارك في المسرحيات والإذاعة المدرسية والتأليف والتمثيل ، ولما دخلت الجامعة كنت أقدم نشرات وأنشطة وملخص رسائل أذاعية ، وعرض علي العمل في مجال الإذاعة والتليفزيون كهاوية وكمهنة اضافية وليست تخصص . لكن الفكرة قوبلت بالرفض القاطع من الأب والاخوان والعمة ، وبدأت التهديدات بأني لن أكمل تعليمي الجامعي . حتى في الدراسة الجامعية لما حبيت أتخصص في مجال إدارة الأعمال أجبرني والدي على تغييره بحجة أن هذا المجال لا يناسب الإناث وبحجة الاختلاط ، فلا يمكن لفتاة العمل في مصرف حتى لو كان إسلامياً . فغيرت تخصصي واخترت إكمال تعليمي في مجال التربية الخاصة وللغة العربية كتخصص رئيسي والآخر فرعي . واعترض أهلي على عملي بأماكن يعمل بها رجال ، ونظرة أخي لي عندما عملنا في نفس المكان لتشابه التخصص فلم يعجبه الوضع بأن المرأة (اللي هو أنا) وصلت لنفس ما وصل إليه من منصب ونجاح "

(الحالة ١٢ ، ٤٧ سنة ، جامعية ، موجهة بالتربية والتعليم ، متزوجة)

- **إرادة أبي فوق كل شيء (مطلقة قبل بدء سن الزواج) :**

" عانيت كثيراً من المشاكل الأسرية في حياتي كلها بسبب طلاق أبي وأمي وأنا في الخامسة من عمري ، فأخذني أبي لأعيش وأستقر معه ، وأبعدني عن أمي وأخي ، ثم تزوج أبي من امرأة أخرى كانت طيبة ، ولكن ليست بوصفها أُمأَي في حنانها وصفاء قلبها . عانيت كثيراً أثناء دراستي إذ أجبرني أبي على إيقاف دراستي

بعد الإعدادية والسبب هو إجباري على الزواج برجل أكبر مني بخمسة وعشرين سنة فتزوجت رغماً عني وأنا في الخامسة عشرة من عمري ولم أكمل دراستي وكنت في حالة نفسية حزينة وكئيبة . كنت أعمل كخادمة في بيت زوجي ، عانيت الكثير من المشاكل الزوجية لأنني كنت صغيرة لا أعرف كيف أتصرف ، مع وجود هذا الفارق الكبير في السن ، وبعد أشهر أصبحت مطلقة ، مطلقة وأنا عمري ستة عشرة سنة . وتزوجت للمرة الثانية ولكن شاء القدر أن يتوفى زوجي في حادث سيارة فترملت وأنا عمري عشرون سنة ، تطلقت ثم ترملت وأنا أعيش حالياً مع والدتي وأخي في بيت جدي ، وأستلم جزء من معاش زوجي المتوفى متوكلة على رب العالمين"

(الحالة ٦ ، ٢٠ سنة ، إعدادية ، لا تعمل ، أرملة)

- **السلطة الأبوية و الإجبار على زواج المنصب والمال :**

" تزوجت وأنا في العشرين من عمري ، لم تكن المشكلة هي سني بل المشكلة في قبول أهلي بالزواج من هذا الشخص ، فهم قبلوا به لأنه طيار ولديه منصب قوي ، وكذلك والده . كان هم أبي وأمي هو أن أتزوج من شخص ثري لم يهتموا بأخلاقه وطباعه ، كان كل همهم هي الأموال ، وكيف سأعيش وسيعيشون هم بأمواله . وانا في البداية رفضت فكرة زواجي وقلتلهم إني تخرجت وأنا حاملة شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال ، وسأعمل ولا ينقصني شيء، وأنا صغيرة لم يفتني قطار الزواج بعد . لكنهم رفضوا وهددوني إن لم أتزوجه فلن يقبلوا أن أعمل أي عمل وسأظل في البيت حالي من حال الفتيات الأميات . فكرت طويلاً ووافقت ، وكنت حزينة للغاية ولم أكن سعيدة أبداً . فمن أول نظرة وهي النظرة الشرعية لم أرتَحْ أبداً وشعرت بضيق وأردت البكاء في نفس اللحظة ، ولكن كنت أقول في نفسي لعله يكون خيراً لي . ومضت الأيام وعرفت أكثر وأكثر سوء أخلاقه لم يكن محبوباً ، كان جاف المشاعر وعصبياً للغاية ، وكان على قولة المثل (دجاجة والدته) كان يسمع كلامها في كل شيء وعندما تزوجته وعشت معهم في قصرهم الكبير لم أكن مرتاحة كنت أبكي على حظي كل يوم خاصة أن نظام عمله يجعله يغيب بالأسابيع لأنه طيار ، لكن في نفس الوقت كنت أرتاح نوعاً ما منه ومن صداعه وأسلوبه الهمجي . وكان في وقت سفره لا يسأل عني أبداً ولا يتصل بي ، ومرة من المرات عندما رجع من السفر اكتشفت أنه يقوم بمحادثة كثير من الفتيات ويخرج معهن ، ويرى أن هذا الشيء من حقه فهو طيار ووسيم ومن حقه يفعل أن

مـا يريـد . وطبعـاً كانـت أي امـرأة لـن ترضـى بخيانـة زوجهـا لهـا وأمـام عينهـا فكنـت أتمـزق مـن داخلـي وأبكـي وأخبـر أمـي فتقـول لـي المهـم أموالـه مـع العلـم أنـه لـم يكـن كريمـاً بـل كـان بخـيلاً ، ولا يعطينـي الأمـوال إلا بالحسـرة وبعـد أن يقـوم بسـبي ، وكـان يقـول لـي أنـتِ بنـت فقـر تزوجتِنـي مـن أجـل المـال . حتـى أرسـل لـي ذات يـوم رسـالة نصـية علـى موبـايلي ، كتـب لـي فيهـا أنـتِ طـالق وارجعـي الـى بيـت أهلـك لا أريـدك فـي حيـاتي فـذهبت إلـى بيـت أبـي وأبلغـت أمـي بمـا حصـل فقالـت لـي ارجعـي هـو يمـزح معـك، ورجعـت بالفعـل لحـد مـا رجـع هـو مـن السـفر فأخـذني وأخـذ كـل أغراضـي وقـال لأمـي أنـا لا أريـدها وورقـة طلاقهـا سـوف تصـلها . سـألته أمـي عـن السـبب وأخـذت تترجـاه بـأن لا يطلقنـي فـرفض وبالفعـل طلقنـي ، وأنـا كنـت مرتاحـة، لكـن بـدأت معانـاتي مـع أسـرتي مـن جديـد ، فكـان أهلـي يعـاملونني معاملـة قاسـية، حتـى أمـي كانت تناديني يا مطلقة "

(الحالة ٣ ، ٢٦ سنة ، جامعية ، لا تعمل ، مطلقة)

ب – زوج الأم الوجه الآخر لسلطة الأب :

" كانـت طفـولتي قاسـية بسـبب مـا عانيتـه مـن وفـاة والـدي وأنـا عمـري سـنة وتزوجـت أمـي مـن رجـل آخـر ، فـزوج أمـي كـان كابتـاً علـي فـي كـل حاجـة ، كـل شـيء ممنـوع وحـرام ، كـل شـيء عيـب وغلـط ، رغـم أنـه رجـل طيـب ، لكـن سـيطرته كانـت خوفـاً مـن أن يصـيبني أي مكـروه فكـل تفكيـره أننـي أمانـة يجـب الحفـاظ عليهـا حتـى أتـزوج . فكنـت أحلـم بـأن أتـزوج مـن رجـل يكبرنـي سـناً ليعوضـني حنـان الأب الـذي تـوفي، لـم أكـن أحلـم بشـاب مـن نفـس سـني ، بـل كـان شـرطي أن يكـون عريسـاً كبيـراً فـي السـن لأتخلـص مـن أسـرتي ومـن زوج أمـي . وبالفعـل عنـدما دخلـت الجامعـة تقـدم لـي دكتـور وأنـا مازلـت فـي سـنة أولـى ١٩ سـنة فتركـت الجامعـة وتزوجـت وعنـدما احتـدت الخلافـات بينـي وبـين زوجـي لدرجـة الرغبـة فـي الطـلاق زوج أمـي قـال لـي اذهبـي لبيتـك لـيس لـدينا بنـات تتطلـق وتجلـس ببيـت أهلهـا اصـبري عليـه ، وسـيتغير والزمـي بيت زوجك "

(الحالة ٤ ، ٢٣ سنة ، مؤهل متوسط ، لا تعمل ، متزوجة)

ج – الإخوة الذكور امتداد للسلطة الأبوية :

موجـود فـي عائلتنـا وايـد تفرقـة بـين الولـد والبنـت . الولـد لـه أشـياء أكثـر مـن البنـت . والبنـت الكـل محتكرهـا فـي البيـت مـا تطلـع وايـد لأن عنـدهم عـادات وتقاليـد تفـرض علـى البنـت بعـد المدرسـة تجلـس فـي البيـت لحـد مـا يجـي نصـيبها وسـواء وافقـت أو لا

لازم تتجوز . العنف في عائلتي وايد أعطيك مثال الولد يشتم ويضرب أخته الكبيرة ، لأن ده يعتبر رجولة عند البدو . أنا تعرضت للضرب من أخوي الصغير بس لأنه راجل في المنزل . ومن حق الولد أنه يشتري اللي بده ، وما يعطوا البنت فلوس أد الولد ، والولد بيحق له أنه يملك تليفون وسيارة حتى قبل التخرج لكن البنت لا . أهلي رفضوا أني أدخل المدرسة لكن بعد مشاكل عديدة ومفاوضات دخلوني بس لحد صف رابع ابتدائي ولم يسمحوا لي بإكمال تعليمي . ولما تزوجت كان نفسي أكمل تعليمي لكن زوجي رفض

(الحالة ١٦ ، ٣٥ سنة ، تقرأ وتكتب ، لا تعمل ، متزوجة)

تربيت في بيئة محافظة جداً عيب أن نقف أمام باب الفيلا لأن أبي كان يخاف الغرباء ينظروا إلينا ، ولا نستطيع نضحك أو نتكلم عن أمورنا الشخصية لأن أبي يخاف الجيران تسمعنا ، وكان هناك فرق بين الذكر والأنثى ، حيث إن أخي الذي يصغرني بسنتين يستطيع أن يشتري موبايل قبلي ، ويحصل على رخصة السواقة قبلي وكل الحجج تنصب في أنه ذكر والقوامة له ، وأنه لديه أعمال يجب أن ينجزها وأنتِ ليس لديك أحقية لأن تذهبي مع أمك أينما ذهبت . فأبي لديه اعتقاد أنه لا يجوز للفتاة أن تذهب وحدها ويجب أن تلبس الغشوة (النقاب غطاء الوجه) . كنت أكره هذه الكلمات ودائماً كنت أجادل أبي في موضوع النقاب ، وأنني لست مقتنعة به فكان يقول لي النقاب ستر ويحفظ المرأة المؤمنة من الذئاب الجائعة ، وكنت أرد عليه أن هناك ملايين النساء محجبات وعفيفات دون النقاب هل هن على خطإ ، فكان الجدال يثير غضبه ولا نصل إلى أي نتيجة . ولم يمانع أبي في تعليمي الجامعي بشرط أساسي أن تكون الجامعة غير مختلطة ففكرة الاختلاط حساسة جداً بالنسبة له.

(الحالة ٢١ ، ٢١ سنة ، جامعية ، متزوجة ، ربة منزل)

د – سلطة الزوج :

كنت أبغي أكمل تعليمي بعد زواجي لكن زوجي رفض وكان زواجي غصب عني ، وكانت علاقتي معاه سيئة جداً وايد مفارقات بيننا ، وزوجي رفض فكرة الشغل نهائي لأنه فيه اختلاط حتى لو كنت محتشمة ومحجبة . فهو عصبي جداً وأحياناً بيمد إيده على أولادي وهما عايزين رعاية خاصة لأنهم معاقين ، وهو دائماً بره البيت وأنا اللي كنت متحملة مسؤوليتهم ، زيارات المستشفى والمتابعة كل شيء علي .

(الحالة ١٦ ، ٣٥ سنه ، متزوجة ، ربة منزل)

زوجي عارض كثير فكرة عملي وكان رأيه أن المرأة مكانها المنزل خاصة إذا كانت متزوجة ، وحاول يقنعني لكن رفضت فهو تزوجني وأنا بعمل . وأجبرني على وضع الغشوة (غطاء للوجه / النقاب) بعد الزواج رغم عني ، وكذلك لبس القفاز في حالة وضع الحناء أو طلاء الأظافر . ومنعني من الحصول على رخصة القيادة ، وكان هو يقوم بتوصيلي ونقلي من مكان لآخر . سمح لي بالحصول على الرخصة عام ٢٠٠٧ بعد ما تجاوزت ٤٠ سنة .

(الحالة ١٢ ، ٤٧ سنة ، متزوجة ، جامعية ، موظفة)

عندما تزوجت لم يجبرني زوجي على لبس الغشوة مثل أبي ، وأعطاني الحرية أتمتع بها في كل شيء إلا موضوع العمل فهو لا يحبذ أن أعمل في مكان مختلط . يقول لي لا أحب أن أرى شخص آخر يأمر زوجتي أن تأتي بأوراق أو تنهي معاملة أو تأتي لمكتبه لغرض ما للعمل فهذا ممكن أن يثير جنوني ، وممكن أن نقول إن غالبية رجال مجتمعنا لديهم هذا النوع من الغيرة.

(الحالة ٢١ ، ٢١ سنة ، متزوجة ، ربة منزل)

أعاني معاناة شديدة مع زوجي بسبب عادات سيئة لم أكتشفها إلا بعد الزواج شرب الخمر ، وضربه لي ، وهو زواج أقارب تقليدي حتى لم يؤخذ رأيي أو موافقتي الشخصية عليه ، وأما خلافات بيننا في حياتنا الشخصية تتحول لمشكلات بين العائلتين فكان هذا ينغص علي عيشتي ، وأصبحت أشعر أن أحلامي تدمرت بعد الزواج .

(الحالة ١٨ ، ٤٢ سنة ، متزوجة ، مؤهل متوسط ، موظفة)

تزوجت وأنجبت ولدي الأول بعد سنتين من الزواج واكتشفت أنه مريض بالتوحد وفي هاي الفترة للأسف ما كان المرض معروف في مجتمعنا ، أبوه رفض الفكرة أصلاً ، وما تقبل وجود ولد له مريض ، اللي زاد معاناتي حملي ببنتي الثانية ، فاضطريت أن أترك العمل وأتفرغ لهم وطبعاً زوجي ما ساعدني أبداً ، وحملت بالولد الثالث وتمت معاناتي مستمرة لغياب الأب وسفره المستمر من سفر إلى سفر ومن شغل إلى شغل ، ولما يكون موجود يرفض يسمع صوت أو صراخ ولدي وكان يضربه ويقسو عليه لدرجة أن طلب مني أننا ندخله مستشفى خاص بأمريكا بس أنا رفضت . وحملت حملي الرابع وبعد الولادة بفترة قصيرة صدمني بخبر زلزل كل كياني أنه تزوج من قبرصية وعنده منها بنت ، حسيت ساعتها أن الزمن توقف

بـي ، وطلبـت الطـلاق وهـو قـال لـي أنـا مـا بطلـق اخلعـي ، وطبعـاً الكـلام اللـي بيتـردد دايمـاً فـي هـا المواقـف أنـت مـش أول ولا آخـر واحـدة زوجهـا يتـزوج عليهـا ، كيـف تتـركين كـل شـيء لهـا ، لكـن بعـت كـل مـا أملـك مـن ذهـب ومجـوهرات وكنـت أتظـاهر بـالقوة بـس والله مـن الـداخل كنـت محطمـة . رفعـت قضـية والحمـد لله بعـد سـنتين اتطلقت وحصلت على كل حقوقي .

(الحالة ١ ، ٤٠ سنة مطلقة ، مؤهل متوسط ، ربة منزل)

كنـت أتعـرض للضـرب والإهانـة مـن زوجـي ، ورغـم ذلـك لـم أقصـر فـي حقـه وكـان زوجـي يعمـل بـأبوظبي بعيـد عـن المنـزل فكـان يزورنـا علـى فتـرات حتـى ولادة بعـض أبنـائي لـم يحضـرها ، وكـان أبـي فـي كثيـر مـن الأحيـان يصـرف علـى البيـت بسـبب غيابـه . وكـان أحيانـاً يغيـب بالشـهرين وأكثـر عـادي لحـين اكتشـفت أنـه بيخـوني ، والعائلة حبت تكتم على الموضوع خوفاً من الفضيحة وحرصاً على سمعة العائلة .

(الحالة ١١ متزوجة ، ٢٤ سنة ، جامعية ، مدرسة)

هـ – سلطة والدة الزوج (الحمى) امتداد لسلطة الزوج :

" تزوجـت وأنـا عنـدي ١٩ سـنة وعشـت أجمـل الأيـام معـه فـي الشـهر الأول لكـن بعـد الشـهر الأول بـدأت والدتـه تغـار عليـه جـداً منـي ، وكانـت تحقـد علـي لأن زوجـي يغـار علـي لأنـي جميلـة ، فبـدأت توسـوس لزوجـي كيـف تتـرك زوجتـك كـده دون أن تغطـي وجههـا ، ليـه بتحـب زوجتـك لهـذه الدرجـة هـي عاملـة لـك سـحر ، أنـت بقيـت زي الخـاتم فـي إصـبعها ، وبتمشـيك مثـل مـا بيـدور ببالهـا . وصـبرت وسـكت لأنـي لا أريـد المشـاكل وعنـدما كنـت أريـد زيـارة أمـي كانـت تقـول لـه أنـت غبـي علشـان توافـق كـل شـوية دي حيلـة خبيثـة علشـان تخـرج مـع غيـرك ، وشـيء فشـيء بـدأ زوجـي يصـدق والدته وبدأت العلاقة تتوتر بيننا ووصلت للإهانة والضرب " .

(الحالة ٤ ، ٢٣ سنة ، متزوجة ، مؤهل متوسط ، ربة منزل)

" مـن أكثـر العقبـات والصـعوبات التـي واجهتنـي تـدخل والـدة زوجـي فـي كـل مـا يخصـني ، وسـماع زوجـي لكـلام أمـه مهمـا كانـت علـى خطـأ . ففـي بدايـة الحيـاة الزوجيـة كنـت أسـعد إنسـانة علـى وجـه الأرض وكانـت حيـاتي الزوجيـة سـعيدة جـداً ، لكـن تبـدلت عنـدما قـرر زوجـي أن نسـكن مـع أهلـه . هنـا بـدأت المشـاكل التـي لا تنتهـي . كـل شـيء أفعلـه أصـبح لا يعجـب زوجـي مهمـا فعلـت ، وأصـبح يسـمع كـلام أمـه فـي كـل شـيء ذقـت الأمـرين وكنـت أقـول لا بـأس وتحملـت كـل شـيء مـراراً وتكـراراً ظلمـه

وظلم أمه لكن مع مرور السنوات لم أعد أحتمل فطلبت الطلاق وحصلت عليه بعد عذاب طويل "

(الحالة ٥ ، ٢٠سنة ، مطلقة ، إعدادية ، ربة منزل)

٣- سلطة المجتمع :

فيما سبق استعرضنا السلطة الذكورية بوجوهها المتعددة إلا أن هناك سلطة أخرى هي السلطة المجتمعية أو سلطة المجتمع عموماً التي تمارس نفوذها على المرأة ، من خلال العادات والتقاليد والأعراف والثقافة . وربما اتضح لنا في خطاب الكثير من حالات الدراسة أنّ الحرية المطلقة التي يُمنحُها الرجل تجعله يتصرف ويمارس حياته دون قيد أو شرط – بدرجةٍ كبيرةٍ – في معيار القيم الأخلاقية نتيجة التمييز الجندري الممارس في المجتمعات العربية يمرر الكثير من السلوكيات اللا أخلاقية للرجل كالخيانة الزوجية ، ولا يمررها الى المرأة بل يعاقب عليها القانون كجرائم شرف . وكذلك تعدد الزوجات دون قيد أو شرط والترغيب فيه في دول الخليج العربي بصفة عامة ودولة الإمارات العربية بصفة خاصة لأوضاع تتعلق بالسياسة السكانية والسياسة الأمنية ، جعل التعدد عادة محمودة لدى الرجال وعلى النساء أن ترضى بالأمر الواقع . وهذا أيضاً يشكل ضغطاً بل قهراً على المرأة في الإمارات .

وأخيراً تأتي خبرات أخرى للنساء تعبرعن **سطوة المجتمع** وهي نظرة المجتمع إلى المرأة المطلقة التي تحمل الكثير من المضامين السلبية وتجاهها قد تكون ريبة وشك وتحميلها مسؤولية الإخفاق ...إلخ ، مما جعل بعض حالات الدراسة يتراجع عن هذه الخطوة بالرغم من استحالة الحياة الزوجية لمجرد الخوف من نظرة المجتمع ، وعدم الرغبة في أن تكون المرأة دائماً هي وجميع تصرفاتها وسلوكياتها تحت المجهر لمجرد أنها مطلقة . وفيما يأتي خطاب حالات الدراسة التي ظهر هذه المعاناة .

" في مجتمعنا هناك عدم تقبل الى المرأة المطلقة ، حتى من الأهل ، بل في بعض الأحيان يرفض الأهل أن تعلن البنت مشاكلها الزوجية أمام المجتمع (المحاكم) . وعلى المرأة أن تتحمل كل شيء من الرجل لكن لا تنفصل عنه ، لأن الأنفصال بالنسبة لهم فضيحة "

(الحالة ٥ ، ٢٠سنة ، إعدادية ، مطلقة ، ربة منزل)

عانيت كثيراً من مضايقات عدة بسبب طلاق أمي من أهلي وأصدقائي وحتى الناس الأغراب ، كان كلامهم بيجرحني وأفعالهم ونظراتهم كانت بتسبب لي الحزن

والضيق . ومكنتش أقدر أواجههم وأوقف الكلام اللي يتقال عني ، حتى ماقدرت أواجه نفسي ، كانت المضايقات بتزيد يوم بعد يوم ، حتى صرت أكره نفسي وأخاف أطلع أشوف الناس .

(الحالة ١٠ ، ٢٢سنة ، عَزَبَة ، لا تعمل)

" عانيت كثيراً من أهلي بعد الطلاق ومن معاملتهم القاسية لي حتى أمي كانت تناديني يامطلقة "

(الحالة ٣ ، ٢٦ سنة ، جامعية ، لا تعمل ، مطلقة)

٤ – وعي المرأة الإماراتية للفجوة بين التمكين السياسي والتمكين المجتمعي :

كشف خطاب معظم حالات الدراسة عن وعي شديد لأهمية ما تبذلة الدولة من جهود في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...إلخ لتمكين المرأة في المجتمع . وأكدت معظم الحالات رضاهن وتقديرهن لحجم الجهود المبذولة " من الدولة ، وأن مشكلة المرأة بمجتمع الإمارات ليست مع الدولة ، ولكن مع ذلك الإرث الاجتماعي المسيطر ويمثل عقبة أمام المرأة الإماراتية" . إذ أكدت حالات الدراسة أن تلك الجهود المبذولة من الدولة يمكن أن تبعثر ولا تأتي أكلها إذا ظلت أسيرة لهذ الإرث الاجتماعي . وفيما يأتي خطاب حالات الدراسة بهذا الصدد .

" المرأة الإماراتية حصلت على أغلب حقوقها ، وتحاول الدولة جاهدة تطبيق القوانين التي تكفل وتضمن هذه الحقوق بس مازال المجتمع هو اللي نظرته قاصرة تجاه المرأة ، لذلك على الدولة أن تعمل على مسألة الوعي ، الوعي يأتي في الدرجة الأولى لتغيير نظرة المجتمع الى المرأة "

(حالة ١ ، ٤٠سنة ، ثانوي ، ربة منزل ، مطلقة)

الدولة وفرت العديد من المجالات لمشاركة المرأة ومساهمتها في الإمارات ، وأعطتها جميع حقوقها في جميع الميادين ، واعطتها حق المشاركة السياسية ، لكن للأسف عوائل (عائلات) تفكيرها للحين تقليدي ومحدود وبيميزوا بين المرأة والرجل . فبالرغم من أن الدولة أقرت حق المرأة في التعليم والعمل ، وتعطي منح دراسية الى المرأة لاستكمال تعليمها خارج الدولة لتطوير المرأة ولتشارك في عملية التنمية ، وسمحت لها بمخالطة الرجال في مجال العمل . لكن في بعض الأهل يرفضون هذا لأنهم يعتقدون أن المرأة مكانها البيت . وأنا للحين بنتظر شيء واحد وهو موافقة أبوي فأنا ما استفدت من هالحقوق بسبب أبوي ، وعمري ضاع ، لكن بصوتي ومعاناتي ممكن أمثل صوت المرأة عشان غيري يستفيد من هالمعاناة

ويتعلم كيفية مواجهة العقليات التقليدية الموجودة في بعض العوائل لهذا اليوم اللي مقدرتش أواجهها"

(الحالة ٢ ، ٢٧ سنة ، مؤهل متوسط ، لا تعمل ، عَزَبَة)

" المرأة الإماراتية حصلت على جميع حقوقها ، والدولة لم تقصر في حقها وتعاقب كل من يسيء لها ، وتدافع عن المرأة وجعلتها تتقلد جميع المناصب وتعامل كالرجل ولا ينقصها شيء . لكن الرجال أحياناً هم من يسيئون إليها بالرغم من القوانين الكثيرة التي تضعها الدولة لحماية كرامة المرأة . لذا اقترح فرض قانون يعاقب أي رجل يحرم المرأة من التعليم أو العمل ، وأتمنى أن كل مرأة لا تسكت على حقها ولا عن من يسيء إليها "

(الحالة ٣ ، ٢٦ سنة ، جامعية ، لا تعمل ، مطلقة)

" نستطيع أن نجزم أن المرأة الإماراتية حصلت على جميع حقوقها من الناحية القانونية والتشريعية وفتحت لها الدولة ساحة العمل وأتاحت لها المناصب القيادية العليا ، وخرجت للساحة الدولية ، وتساوت مع الرجل في مجالات العمل والتخصصات الوظيفية والراتب وأمنت لها حقوقها وحرياتها ، لكن كثير من الحقوق والحريات التي كفلتها دولة الإمارات الى المرأة يصعب تنفيذها في المجتمع بشكل كلي نظراً لثقافة المجتمع وصعوبة تغيير العادات والتقاليد والعرف "

(الحالة ١٢ ، ٤٧ سنة ، جامعية ، مدرسة ، متزوجة)

" في وقتنا ما كانت المرأة الإماراتية حاصلة على كل هذه الحقوق بس الحين الحمد لله الدولة تطورت ، لكن عندنا البدو في بعض العائلات ما تغيرن وبعض الحقوق ما حصلت عليها البنت البدوية لكن الريال (الرجال) في كل العصور حاصل على كل حقوقه ، وبعض بنات المدن ما شاء الله حصلوا على كل حقوقهم وزيادة . لكن بعض الأشياء مازالت مرفوضة من بعض العائلات مثل : الزواج من أجنبي ، بعض أشغال الحريم المختلفة وايد أهل ما يرضون ، شغل الحرمة في الجيش مرفوض عندنا وعيب . فلازم نكسر بعض العادات والتقاليد بالمجتمع ، ولازم الدولة تنزل قوانين وتفرضها على الأهل اللي بيمنعوا حقوق المرأة وخاصة أهل القرى والبدو "

(الحالة ١٦ ، ٣٥ سنة ، ابتدائية ، لا تعمل ، متزوجة)

رابعاً مناقشة النتائج " الاستخلاصات العامة "

من خلال عرض نتائج الدراسة وعرض حالات الدراسة لخبرتهن بسرد الدراما الاجتماعية أو دراما الحياة اليومية المعيشة الممزوجة بصور معاناتهنّ ، فكل حالة من حالات الدراسة رسمت بانوراما خاصة بتجربتها في الحياة ، وتلخيص هذه المقابلات في صورة لوحات بانورامية كانت فكرة رائدة لدراسات مميزة في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة أحمد زايد عن " المراة العربية وعالم النقود فضاء للعيش أم فضاء للقوة " (زايد ، ٢٠١١ ، ص ص ١٨٩-٢٣٠)[٣٥] . ودراسة ملك رشدي وآخرون التي عنوانها " هكذا تحدثت النساء " (التركي ، رشدي ، طنطاوي ، ٢٠٠٦) [٣٦] فإعطاء مساحة كبيرة لعرض الحالات على هذا النحو كان مقصوداً للوصول بعمق إلى تفاصيل معاناة المرأة الإماراتية . إذ نجد **أن معظم هذه الحالات عانت السلطة الذكورية** ، وكانت لهذه السلطة وجوه (كما يتضح في الشكل ٢) متمثلة في سلطة الأب ، أو من ينوب عنه فتأتي سلطة زوج الأم ، وسلطة الاخوة الذكور ، وسلطة الزوج ، وسلطة أخرى مستمدة من سلطة الزوج ألا هي سلطة والدة الزوج ، بالرغم من أن مصدرها امرأة . **وهذه النتائج تمثل الإجابة عن التساؤل الأول للدراسة وهو (أما زالت المرأة الإماراتية تعاني مشكلات هيمنة السلطة الذكورية وإستغلالها) .**

شكل ٢ يوضح أشكال السلطة الذكورية

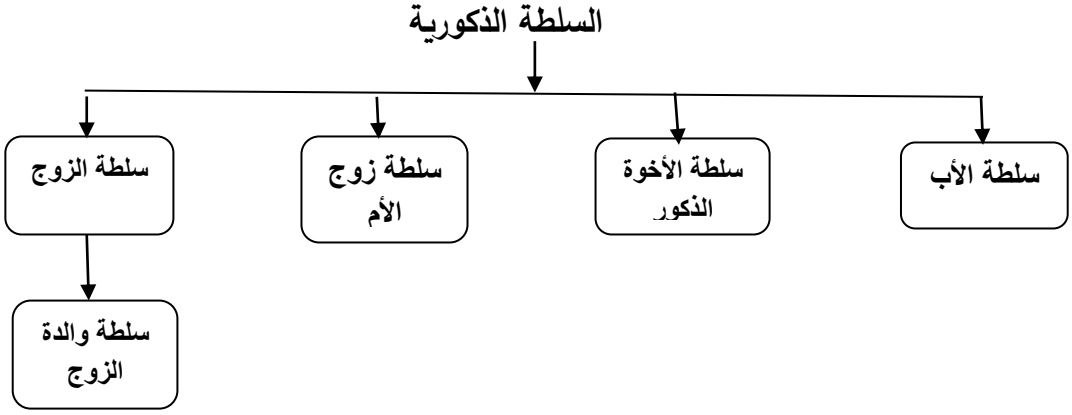

وفيما يتعلق بالإجابة **عن التساؤل الثاني للدراسة (إلى أي مدى تختلف الأسر الإماراتية من إذ درجة تمسكها بالإرث الاجتماعي من العادات والتقاليد والأعراف)** ، كشفت نتائج الدراسة أن أسر هذه الحالات تتفاوت فيما بينها من إذ درجة تمسكها بهذا الإرث ، وهو ما جعل الأسر تختلف في درجة تمريرها لحقوق المرأة فبعضها

يسمح بالتعليم ولكن لدرجة محددة (ما قبل الجامعي) ، وبعضها يسمح بالتعليم الجامعي وما فوق الجامعي لكن لا يسمح بالعمل ، وهناك من يسمح بالعمل لكن بشروط أهمها عدم الاختلاط بالرجال وارتداء الغشوة (النقاب) ..إلخ . مما أدى الى ظهور أجيال من النساء متفاوتة من إذ الفرص والإمكانات ، ودرجة التمتع بالحقوق والمكتسبات .

وفيما يتعلق بالإجابة عن **التساؤل الثالث المتعلق بنوع الحقوق التي قد تحجب عن المرأة ، ولا تستطيع التمتع بها لهيمنة الأرث الاجتماعي،** فكشفت نتائج الدراسة أن هذه السلطات مجتمعة أو منفردة مارست ضغوطاً وأستغلالاً أدى إلى معاناة معظم حالات الدراسة ووقوعهن أسيرات للكثير من المشكلات في حياتهن ، وحرمانهن من بعض الحقوق التي كفلتها لهنّ الدولة .

نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

١- الحرمان من استكمال التعليم ، ولا سيما الجامعي .

٢- الحرمان من دراسة بعض التخصصات في مقابلة الإلزام بتخصصات محددة.

٣- الحرمان من العمل ، أو العمل المشروط بالمجال أو بعدم الاختلاط بالرجال .

٤- الإجبار على الزواج .

٥- المنع من التمتع بالحق الشرعي في الطلاق إذا دعت الضرورة .

٦- التمييز بين الذكور والإناث داخل بعض الأسر .

٧- تعدد الزوجات دون قيد أو شرط .

٨- الخيانة الزوجية .

٩- فرض ارتداء النقاب (الغشوة) بالرغم من أنه دينياً سنة وليس فرضاً .

١٠- العنف الجسدي والمعنوي .

١١- انتهاك المجال الخاص الى المرأة ، وكأنه مجالٌ عام يحق للجميع أن يضع بصماته عليه .

فمعاناة المرأة لهذه المشكلات يؤثر تأثيراً مباشراً في نجاحها عموماً ، ومشاركتها في عملية التنمية وهو ما يعد هدر لطاقات بشرية كان من الممكن استغلالها أفضل إستغلالٍ . هذا فضلاً عن عدم التحقق على المستوى الخاص أي تحقيق الذات وهو قمة هرم الاحتياجات الإنسانية لدى ماسلو ، أي الشعور بالرضا عن الذات لأنها **أي الذات قد استطاعت أن تحقق أهدافها التي كانت تصبو إليها لا أهداف الآخرين أو النحن أو المجتمع .**

ونلحظ مدى التناغم بين الإطار النظري ونتائج الدراسة فجميع حالات الدراسة عانت بشكل أو آخر **السلطة الأبوية (الذكورية) الفرضية الأساسية للنظرية النسوية** ، وتجسدت لدينا على أرض الواقع من خلال خبرة معاناة حالات الدراسة . وكذلك تجلت **المفاهيم المختلفة للنظرية النسوية ، كالسيطرة والهيمنة والاستغلال التي مارسها الرجال على نساء حالات الدراسة،** وكان السبب الرئيس للعلاقات غير المتكافئة القائمة على الهيمنة والاستغلال هو عدم التكافؤ في ميزان القوى الاجتماعية بين الرجل والمرأة ، إذ احتكر معظم الرجال الذين أدو دوراً خطيراً في حياة نساء عينة الدراسة القوة بمصادرها المختلفة فضلاً عن الحرية .

ومعظم الممارسات الاجتماعية التي وجهت تجاه نساء حالات الدراسة على اختلافها وتنوعها عبرت بعمق عن قضايا **النوع الاجتماعي (الجندر) فهي ممارسات قائمة على التمييز الجندري** الموجّه نحو قضايا أساسية محورية تتحكم في مصير الإنسان ومستقبله ، ومدى نجاحه وتحققه في الحياة مثل : التعليم والعمل والزواج ...إلخ . وتشبعت هذه الممارسات بعلاقات السيطرة والاستغلال والهيمنة مما أدى في نهاية المطاف كما تعكس اللوحات البانورامية التي سبق سردها لحالات الدراسة إلى **إخضاع النساء ثم قهرهن في عالم الحياة اليومية المعيش .**

توافق هذه النتائج الكثير من الأدبيات التي تظهر تطور الشخصية الخليجية بإذ أضحت (بدو مدنية) بمعنى أنها ليست هي الشخصية الخليجية التقليدية ولا المدنية ، إنما هي مزيج من هذه وتلك ، فثقافتها خليط من التقليدية والحداثيّة ، وتفكيرها وسلوكها وتصرفاتها مزيج من هذه وتلك . (حداد ، ١٩٩٨ ، ص ٨٥) [٣٧] لذا يشير بعضهم إلى أنه مازال قطاع كبير من المجتمع الخليجي نظرته دونية إلى المرأة لتأثير بعض القيم القبلية التي مازالت تحكم العقلية الخليجية في موقفها تجاه المرأة . (الدخيل ، ١٩٩٨ ، ص ١٢٦) [٣٨]

قد يكون هذا غير منفصل عن الذهنية العربية عموماً ، لا الخليجية فحسب إذ أشار هشام شرابي من قبل في كتابه " النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي " إلى أن الذهنية الأبوية تتسم بنزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل الحوار، إلا أسلوباً لفرض رأيها فرضاً . إنها ذهنية امتلاك الحقيقة الواحدة التي لا تعرف الشك ولا تقر بإمكان إعادة النظر . إن الذهنية الأبوية لا تستطيع تغيير موقفها لأنها لا تعرف ولا تريد أن تعرف إلا حقيقتها لتفرضها على الآخرين

بالعنف والجبر إن لزم الأمر. (فؤاد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣٠) [٣٩] فالإنسان العربي يتذبذب بين قطبي ثقافتين يرتكز أحداهما على مفاهيم شكلها الماضي والتقليد والموروث ، ويرتكز قطبها الآخر على مفاهيم يشكلها الحاضر الجديد والتحديث والابتكار. (البطاينة ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٧١-١٧٢) [٤٠] ولا شك أن المرأة تقع بين فكي رحى هذين القطبين .

وليست الأدبيات وحدها تدعم نتائج الدراسة ، ولكن كذلك شهادات الكثير من الباحثات والمثقفات في دولة الإمارات وخبراتهنّ. فقد عبرن في الكثير من المحافل العلمية من خلال كتابتهن عن سطوة هذا الموروث الثقافي ، فتشير **موزة غباشي** إلى أن القضية الأساسية التي لم نستطع التخلص منها حتى اليوم هي المرأة والموروث الثقافي والتراث ، فكلما تقدمت المرأة خطوة إلى الأمام عاد بها الموروث ثلاث خطوات للخلف . وتضيف **موزة غباشي** فتقول: " إنه منذ ازدهار دولة الإمارات خرجنا نحن الجيل الأول لم نكن ننادي إلا بموضوع تعليم المرأة وكان مرفوضاً وقتها ، وبعدها بعشر سنوات طالبنا بعمل المرأة ، ثم عشر سنوات أخرى طالبنا بوجود المرأة في الإعلام ، وعشر سنوات أخرى طالبنا بالمشاركة السياسية الى المرأة ، واليوم يعود بنا الموروث الشعبي العربي إلى البدايات " (كتاب الخليج ، ٢٠١٣ ، ص ٩٥) . [٤١]

وتوضح **فضيلة المعني** أنه بالرغم من حظوة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة سواء في البرلمان أو الحكومة ، فهذا التناول يتم على نحوٍ عامٍ ، لكن الحقيقة هي أن حال المرأة الإماراتية ليس بتلك الصورة الوردية التي نراها ، وأكبر دليل على ذلك قضايا الأحوال الشخصية . وفي الاتجاه تحلل **عائشة النعيمي** التمكين السياسي الى المرأة بين التطبيق الشكلي من الحكومات ومسألة إقتناع البنى الاجتماعية بهذا التمكين ، فتبرز النتائج التي حصلت عليها المرأة في الإمارات على مدى دورتين ، أن المرأة في المجتمع تخفق في أن تجتاز اختبار البنى التقليدية الاجتماعية ، في حين أنها على المستوى الرسمي تُمكّنُ من شكل فيه نوع من الإنجاز ، وهنا تكمن المفارقة .(كتاب الخليج ، ٢٠١٣ ، ص ٩٢ ، ص ١٥٠) [٤٢]

لذا تؤكد **مريم لوتاه** أن المعايير والاتفاقيات الدولية وإن مثلت ضغطاً بإتجاه تحسين حال الإنسان وحال المرأة في المجتمعات العربية ، فإنها لا تقدم ضماناً كافياً للنهوض بواقع المرأة العربية ، إذ يبقى المحرك الأساسي بإتجاه تحسين حال المرأة

داخلياً بالدرجة الأولى متمثلاً في الفهم الصحيح للثقافة العربية وموقفها من المرأة للوصول إلى رؤية مستنيرة تجاه المرأة تكفل حقوقها وتصون أمنها وتمكنها من أن تكون شريكاً فاعلاً .(لوتاه ، ٢٠١٥ ، ص ١٥٠) [٤٣]

وفيما يتعلق بالإجابة عن **التساؤل الرابع للدراسة بشأن مدى وعي المرأة الإماراتية للفجوة بين التمكين السياسي والمجتمعي** ، فكشفت نتائج الدراسة عن وعي شديد بسياسات الدولة لتمكين المرأة ، فثمة اتجاه دعمته معظم حالات الدراسة يؤكد أن معركة المرأة ليست مع الدولة بقدر ما هي معركة مع المجتمع التقليدي الذكوري ، معركة مع الإرث الثقافي والاجتماعي المأزوم لهذا المجتمع . أما الإجماع بين الحالات على الدور الإيجابي للدولة فهو نتيجة ترجمت هذا الدور لجهود على أرض الواقع ، وإجراءات وخطوات أُتخذت بالفعل ، وبدأت تشهد المرأة الإماراتية ثمارها اليوم . وهو ما أكدته الكثير من الدراسات السابقة والأدبيات كما ذُكر آنفاً إذ منحت دولة الإمارات المرأة حق التصويت والدخول إلى البرلمان عام ٢٠٠٦ . (لوتاه ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٧) [٤٤] وبالفعل ترشحت (٦٥) امرأة لأول أنتخابات تشريعية بدولة الإمارات عام ٢٠٠٦ ، ورغم هذا العدد إلا أنه لم تفوز سوى امرأة واحدة هي **السيدة (أمل عبدالله جمعه القبيسي)** . واستدركت الحكومة هذا الخلل وعينت ثماني سيدات في المجلس نفسه ، لترتفع نسبة النساء بالمجلس إلى ٢٢,٥ % من مُجمل عدد الأعضاء وهي نسبة مقاربة للمعدلات العالمية ، واحتلت المرأة الإماراتية نسبة ١٤,٧ % مقعد من مقاعد أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الإمارات ، وبلغ عدد الدبلوماسيات عام ٢٠٠٤ (٢٣) دبلوماسية. (الطائي ، ٢٠١٢ ، ص ٧٥، ص ٧٦) [٤٥] وتوالت سياسات التمكين من الدولة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ...إلخ . فلمست حالات الدراسة وتجسدت أمامهنّ على أرض الواقع سياسات الدولة لتمكينهن ، فتجد نماذج ناجحة من النساء أقرانهن اتيحت لهن الفرصة فأصبحت المرأة الإماراتية رئيسة للمجلس الأستشاري ، ورئيسة للمجلس الوطني ، ووزيرة ، وسفيرة ، ورئيسة جامعة ، وقائدة طائرة ...إلخ .

وكانت نتائج الدراسة المتعلقة بالإجابة عن **التساؤل الخامس والأخير حول الحلول المقترحة من وجهة نظر المرأة الإماراتية لتحسين أوضاعها بالمجتمع** قد تركزت في :

١- الوعي لأن أي تغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال الوعي ، وألقت حالات الدراسة عملية نشر الوعي هذه على عاتق الدولة لتؤدي هذا الدور ، لتغيير الإرث الاجتماعي التقليدي من خلال الوعي .

٢- وجدت بعض الحالات أن القانون هو الحل فإصدار قانون رادع يعاقب كل من يحرم المرأة حقاً من حقوقها (التعليم والعمل والزواج ...إلخ) يعاقب مهما كانت درجة قرابته .

٣-كسر العادات والتقاليد والعرف ، ومحاولة تغيير ثقافة المجتمع بتجنيد جميع مؤسسات الدولة وتدرك حالات الدراسة أن هذا النوع من التغيير صعبٌ جداً ويحتاج إلى وقت طويل ، لكنه ليس مستحيلاً ، ولا تستطيع أن تتصدى له سوى مؤسسات الدولة لما تملكه من سلطة و قوة ونفوذ لا يملكه سواها .

توصيات الدراسة :

١- تفعيل دور المؤسسة التعليمية من إذ الكيف لا الكم فالتعليم يعد الطريق الأمثل لحل الكثير من المشكلات ، فقدرة المؤسسة التعليمية على خلق عقل ناقد يقوم على التفنيد والتحليل وإعادة النظر في الموروث الاجتماعي سيسهم في إعادة تشكيل الذهنية العقلية ، ثم إعادة تصحيح أو تعديل لموقفها من الكثير من القضايا ، ومنها قضايا المرأة .

٢- الوعي بقضايا المرأة ومشكلاتها وحقوقها هو مفتاح التغيير ، ويقع على عاتق جميع مؤسسات الدولة (الأسرة والمدرسة والإعلام والدين ...إلخ) . فالوعي يقوم على المعرفة التي يترتب عليها الفهم الصحيح ، لننطلق إلى الممارسة والتطبيق والفعل .

خاتمة :

تخلص هذه الدراسة من واقع نتائجها إلى أنه مازالت رواسب المجتمع الأبوي الذكوري تمارس سطوتها على بعض النساء ، مما يخلق في المستقبل أجيالاً متفاوتةً من إذ الفرص والإمكانات والقدرات والحقوق ، مما يعرقل مسيرة أي مجتمع يطمح إلى التطور والتنمية ، ويطمح كذلك إلى الديموقراطية فالوصول إلى هذا المجتمع مشروطٌ بتوافر مقومات العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص .

وأكدت نتائج الدراسة التمكين السياسي من الدولة الى المرأة ، ولكن التمكين المجتمعي يعرقل مسيرة تطور المرأة في مجتمع الإمارات فمازال الموروث الثقافي يمارس سطوته بنسب متفاوتة على نساء الإمارات حتى اليوم ، وتصحيح المسار لتجاوز هذه العقبات ومحاولة القضاء عليها لا يمكن أن يتأتى بلا مراجعة أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية ، وإعادة صياغتها على أسس تكفل غرس قيم التغيير

والإصلاح والمشاركة والحوار ، وهذا يتطلب أولاً تصحيح الصورة النمطية المغلوطة الى المرأة وأثرها المجتمعي في المناهج التعليمية ، وفي جميع أشكال الخطاب ، ولا سيما الخطاب الديني والإعلامي بحيث يؤدي ذلك تدريجياً إلى إعادة صياغة أساليب التنشئة على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع عموماً .(لوتاه ، ٢٠١٥ ، ص ٦٥) [٤٦] هذا فضلاً عن مراجعة منظومة القيم من خلال مؤسسات التعليم ، إذ تؤكد الكثير من الدراسات المعاصرة في دول الخليج عموماً والإمارات خصوصاً مؤشرات تراجع منظومة القيم في السنوات الأخيرة ، لتتفوق بعض القيم السلبية (الفردية والنفعية والاستهلاك) على القيم الايجابية (العمل والانجاز والقدوة ...الخ) في هذه المنظومة . (الحسن ، ٢٠١١ ، ص ٧٠) [٤٧]

فأي تعليم يسهم في إعادة **إنتاج التخلف أو لا يستطيع مقاومة الأشكال والصور المختلفة للجهل والتخلف الموروثة عبر الآلاف من السنين يحتاج إلى إعادة النظر لتجديده ، ليكون قاطرة للتنوير والتغيير لا لترسيخ الأمر الواقع بما يحمله من مضامين سلبية.**

المراجع

١- الدخيل ، عبدالكريم . (١٩٩٨) . " الشخصية الخليجية المؤثرات والخصائص " . في : قضايا خليجية معاصرة ، ط ١، تحرير عبدالخالق عبدالله ، جمعية الأجتماعيين . الشارقة . بدولة الإمارات العربية المتحدة .

٢- كتاب الخليج . (٢٠١٣) . الإعلام الخليجي وقضايا المجتمع . مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر . الشارقة . دولة الإمارات العربية المتحدة .

٣- التقرير الاقتصادي الخليجي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ . (٢٠١٦) . مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر . الشارقة . دولة الإمارات العربية المتحدة .

٤- البدري ، أميرة . (٢٠٠٨) . "مشاركة المرأة الإماراتية في التنمية الصعوبات والتحديات" . في : ندوة الرؤية المستقبلية الى المرأة في الإمارات . جمعية الاجتماعيين . الشارقة . دولة الإمارات العربية المتحدة .

٥- تقرير التنمية البشرية لإمارة الشارقة التقرير الأول . (٢٠١١) . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . حكومة الشارقة . دولة الإمارات العربية المتحدة .

٦- التقرير الأستراتيجي الخليجي ٢٠١٥-٢٠١٦ . (٢٠١٦) . مركز الخليج للدراسات ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر . الشارقة. دولة الإمارات العربية المتحدة .

٧- لوتاه ، مريم . (٢٠٠٨) . "المرأة والمشاركة السياسية في دولة الإمارات تشخيص للواقع ودفع بإتجاه مشاركة أكثر فاعلية". في : الرؤية المستقبلية الى المرأة في الإمارات . مرجع سابق .

٨- الاتحاد النسائي العام . (٢٠١٤) . : موسوعة تشريعات المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة . ط٢ . الاتحاد النسائي العام . دولة الإمارات العربية المتحدة .

٩- الاتحاد النسائي العام . (٢٠١٤) . حقوق المرأة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة تحليلية مقارنة . ط١ . الاتحاد النسائي العام . دولة الإمارات العربية المتحدة .

١٠- تشيرتون ، ميل . براون ، وآن . (٢٠١٢) . علم الاجتماع النظرية والمنهج . ط ١. ترجمة هناء الجوهري . المركز القومي للترجمة . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

١١- تشيرتون ، ميل . براون ، وآن . (٢٠١٢) . مرجع سابق .

١٢- وارتون ، ايمي – إس . (٢٠١٢) . علم اجتماع النوع : مقدمة في النظريات والبحث . ط١ . ترجمة هاني خميس . المركز القومي للترجمة . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

١٣- تشيرتون ، ميل . براون ، وآن . (٢٠١٢) . مرجع سابق .

١٤- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ : الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية ص .

١٥- زيتون ، محيا . (٢٠٠٠) . المرأة والتنمية مناهج نظرية وقضايا علمية . ط١. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة .

١٦- نوفل ، وزيزيت . اسماعيل ، رمضان . (٢٠١٦) . المرأة والتنمية بين التمكين والتحديات نماذج من واقع الوطن العربي. ط١ . مكتبة الأفاق المشرقة . الإمارات العربية المتحدة .

١٧- تشيرتون ، ميل . براون ، وآن . (٢٠١٢) . مرجع سابق .

١٨- السويدي ، محمد . (١٩٩١) . " المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في التنمية " . شؤون اجتماعية :
مج ٨ . ع٣١ . خريف ١٩٩١ . ص ص ١٨٩-١٩٨ .
١٩- النابه ، نجاة . (١٩٩٣) . " تعليم المرأة وعملها في دولة الإمارات العربية المتحدة الواقع والأفاق المستقبلية " . شؤون اجتماعية : مج ٨ . ع ٥٤ . ص ص ١٨٥-٢٠٧ .
٢٠- غباش ، موزة . (١٩٩٦) . " المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة " . المستقبل العربي . مج ١٨ .
ع ٢٠٥ . ص ص ٧٣ – ٨٦ .
٢١- آل نهيان ، شمه . (١٩٩٨) . المرأة العاملة والرضا الوظيفي في دولة الإمارات العربية المتحدة . ط٢ . الإمارات العربية المتحدة .
٢٢- مركز شئون الإعلام بدولة الإمارات العربية المتحدة . (٢٠٠٨) . المرأة والعمل والقطاع الخاص . ط١ . مركز شئون الإعلام . دولة الإمارات العربية المتحدة .
٢٣- رمزي ، ناهد . (١٩٩٩) . " عمل المرأة والأستقرار الأسري في ظل تحديات العولمة " . في : الندوة العلمية عمل المرأة وأثره على الأستقرار الأسري . مؤسسة صندوق الزواج . دولة الإمارات العربية المتحدة .
٢٤- الشامسي ، ميثاء . لؤلؤ ، عبدالله . (٢٠٠١) . الأدوار المتغيرة الى المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية نقدية . ط١ . جامعة الإمارات . دولة الإمارات العربية المتحدة .
٢٥- أبو دبابة ، رابح . (٢٠٠٥) . " ظاهرة الطلاق بين الأسباب والأثار الإمارات العربية المتحدة نموذجاً " . شؤون اجتماعية : ع ٨٥ . س ٢٢ . ربيع ٢٠٠٥ ، ص ٧٠ .
٢٦- السمري ، عدلي . (٢٠٠٨) . " عمل المرأة الإماراتية المشكلة – الاتجاه " . في : ندوة الرؤية المستقبلية الى المرأة في الإمارات . ط١ . جمعية الأجتماعيين . الشارقة . الإمارات العربية المتحدة .
٢٧- البدري ، أميرة . (٢٠٠٨) . مرجع سابق . ص ص ٣٥ – ٧١ .
٢٨- آل على ، مريم . (٢٠٠٨) . " دور المرأة الإماراتية في مجال التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة من المواطنات العاملات في مدينة الشارقة

" . في : ندوة الرؤية المستقبلية الى المرأة في الإمارات . مرجع سابق . ص ص ٧٣ – ١١٨ .

٢٩- عبدالله ، جميلة . (٢٠٠٨) . " تقويم أداء الشرطة النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة للشرطة النسائية في إمارة أبوظبي " . في : ندوة الرؤية المستقبلية الى المرأة في الإمارات . مرجع سابق .

٣٠- الكعبي ، أمنه . (٢٠٠٨) . المرأة والعمل الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة ميدانية . ندوة الرؤية المستقبلية الى المرأة في الإمارات . مرجع سابق .

٣١- لوتاه ، مريم . (٢٠٠٨) . " المرأة والمشاركة السياسية في دولة الإمارات : تشخيص للواقع ودفع باتجاه مشاركة أكثر فاعلية " . مرجع سابق . ص ص ٢٠٣ – ٢٣٠ .

٣٢- عبدالعظيم ، صالح . (٢٠٠٨) . " مستقبل المرأة في دولة الإمارات بين الفضاء الذاتي والفضاء الاجتماعي دراسة ميدانية وتحليل سوسيولوجي " في : ندورة الرؤية المستقبلية الى المرأة في الإمارات . مرجع سابق . ص ص ٢٣١ – ٢٤٧ .

٣٣- بخيت ، سيد . وآخرون . (٢٠١٢) . الإعلام الإماراتي : الواقع والقضايا والممارسات . ط١ . مركز الخليج للدراسات . دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر . الشارقة . دولة الإمارات العربية المتحدة .

٣٤- نوفل ، زيزيت . اسماعيل ، رمضان . (٢٠١٦) . مرجع سابق . ص ٢٩٨ .

٣٥- زايد ، أحمد . (٢٠١١) . " المرأة العربية وعالم النقود فضاء للعيش أم فضاء للقوة : دراسة للحالة المصرية " . في: الأسرة العربية في عالم متغير . ط١ . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

٣٦- التركي ، ثريا . رشدي ، ملك . طنطاوي ، أمال . (٢٠٠٦) . هكذا تكلمت النساء . ط١ . دار ميريت . القاهرة . جمهورية مصر العربية .

٣٧- حداد ، أحمد . (١٩٩٨) . " تطور الشخصية الخليجية " . في : قضايا خليجية . ط١ . تحرير . عبدالخالق عبدالله . جمعية الاجتماعيين . الشارقة . الإمارات العربية المتحدة .

٣٨- الـــدخيل ، عبـــدالكريم . (١٩٩٨) . "الشخصـــية الخليجيـــة المـــؤثرات والخصائص " . في : قضايا خليجية معاصرة . مرجع سابق ص ١٢٦.

٣٩- فـــؤاد ، هالـــة . (٢٠١٢) . " الســـلفيون والاخـــتلاف والنســـاء تســـاؤلات واشـكاليات " . فـي : ملتقـى المـرأة والمتغيـرات الراهنـة . ط١ . مؤسسـة سـلطان بـن علي العويس الثقافية . دبي . الإمارات العربية المتحدة .

٤٠- البطاينـة ، عفـاف . (٢٠١٢) . " المـرأة العربيـة بـين التـراث والمعاصـرة " . في : ملتقى المرأة والمتغيرات الراهنة . مرجع سابق . ص ص ١٧١ – ١٧٢ .

٤١- كتـاب الخلـيج (٢٠١٣) . الإعـلام الخليجـي وقضـايا المجتمـع . ط١ . مركـز الخلـيج للدراسـات ، ودار الخلـيج للصـحافة والطباعـة والنشـر . الشـارقة . الإمارات العربية المتحدة .

٤٢- المرجع السابق . ص ٩٢ . ص ١٥٠ .

٤٣- لوتـاه ، مـريم . (٢٠١٥) . قضـايا المـرأة بـين الخصوصـية والتـدويل . ط١ . مركـز الخلـيج للدراسـات ، دار الخلـيج للصـحافة والطباعـة والنشـر . الشـارقة . الإمارات العربية المتحدة .

٤٤- المرجع السابق . ص ١٠٧ .

٤٥- الطـائي ، هاشـم . (٢٠١٢) . " أضـواء علـى النشـاط السياسـي الـى المـرأة الخليجيـة " . فـي : ملتقـى المـرأة والمتغيـرات الراهنـة . مرجـع سـابق . ص ٦٥ ، ص ٧٦ .

٤٦- لوتـاه ، مـريم . (٢٠١٥) . قضـايا المـرأة بـين الخصوصـية والتـدويل . مرجـع سابق . ص ٦٥ .

٤٧- الحسـن ، يوسـف . (٢٠١١) . " أسـئلة منظومـة القـيم فـي المجتمـع : الثابـت والمتغيـر والقلـق " . فـي : كتـاب الخلـيج محاضـرات الموسـم الثـاني ٢٠١٠ – ٢٠١١ . مركـز الخلـيج للدراسـات ، دار الخلـيج للصـحافة والطباعـة والنشـر . الشارقة . الإمارات العربية المتحدة .

Summary of the study

This study is based on the premise that the political empowerment of women in the UAE by the state and its institutions moved faster than their social or community empowerment. This is due to the fact that social and cultural heritage still exercises its influence on Emirati women despite the decline in the influence and domination of the past. This heritage still affects the status of women in the country, thereby blocking their path towards social advancement. This study subsumes under the qualitative approach. It is based on deliberate a sample of 23 Emirati women. In-depth interview as a tool for data creation/generation is used in this study. The study is informed by the feminist theory and social gender in data analysis. The results of the study points to the continuity of the dominance of the masculine authority over women in the emirati society. This is exercised by the father, stepfather, husband, and brothers. This domination is exercised specifically over women's lives in the areas of education, work, and marriage.

Keywords: Emirati Women Problems - Community Empowerment - Political Empowerment.